

الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين 2002 - 2018

سلسلة دراسات 2019

خالد أحمد فيّاض

bipd.org



معهد البحرين للتنمية السياسية

362 مبنى

3307 طريق

333 أم الحصم

38955 ص.ب

+973 17 821 444 هاتف

الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين 2002 - 2018

حقوق الطبع والنشر محفوظة
معهد البحرين للتنمية السياسية

رقم الناشر الدولي (ISBN)
978-99958-54-49-2
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة
2019/ع.د./242م

الطبعة الأولى 2019م

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب: 55066
هاتف: 1782 1444 (+973)
bipd.org

إعداد
خالد فيّاض
المستشار السياسي لمعهد البحرين للتنمية السياسية

المواد المنشورة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المعهد

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	مرسوم إنشاء المعهد
8	كلمة المعهد
12	مبحث تمهيدي: الإطار النظري
13	1. أهمية الدراسة
14	2. النطاق الموضوعي والزمني
14	3. منهج الدراسة
16	المبحث الأول: نظرة تاريخية
17	1-1 مرحلة إعلان الدولة
20	2-1 مرحلة المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد
23	المبحث الثاني: المشاركة الانتخابية (الترشح) 2018- 2002
24	1-2 الانتخابات النيابية
32	2-2 الانتخابات البلدية
41	المبحث الثالث: المشاركة الانتخابية (التصويت) 2018-2002
43	1-3 الانتخابات النيابية
52	المبحث الرابع: نتائج الانتخابات
53	1-4 الانتخابات النيابية
66	2-4 الانتخابات البلدية
74	الخاتمة
81	قائمة المراجع
86	الملاحق
97	آخر إصداراتنا

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	تطور عدد المترشحين للانتخابات النيابية	جدول 1
33	تطور عدد المترشحين للانتخابات البلدية	جدول 2
43	تطور الهيئة الناخبة نيابيا موزعة على المحافظات	جدول 3
49	التطور النوعي للمشاركة الانتخابية 2018-2002	جدول 4
54	تطور عدد مقاعد الجمعيات السياسية في مجلس النواب 2018-2002	جدول 5
58	تطور التوزيع النوعي للمقاعد النيابية 2018-2002	جدول 6
60	قائمة أعضاء مجلس النواب البحريني في الفترة من عام 2018-2002	جدول 7
64	التوزيع العمري للنواب في مجلسي 2014، 2018	جدول 8
67	تطور التوزيع النوعي للمقاعد البلدية 2018-2002	جدول 9
70	قائمة بأعضاء المجالس البلدية في الفترة من عام 2018-2002	جدول 10

قائمة الأشكال

الصفحة	موضوع الشكل	رقم الشكل
26	تطور عدد المرشحين في الانتخابات النيابية عام 2002-2018	1-1
27	تطور عدد المرشحين في الانتخابات النيابية عام 2002	2-1
28	تطور عدد المرشحين في الانتخابات النيابية عام 2006	3-1
29	تطور عدد المرشحين في الانتخابات النيابية عام 2010	4-1
30	تطور عدد المرشحين في الانتخابات النيابية عام 2014	5-1
30	تطور عدد المرشحين في الانتخابات النيابية عام 2018	6-1
31	التطور النوعي لعدد المرشحين في الانتخابات النيابية 2002-2018	7-1
35	تطور عدد المرشحين في الانتخابات البلدية عام 2002-2018	1-2
36	تطور عدد المرشحين في الانتخابات البلدية عام 2002	2-2
36	تطور عدد المرشحين في الانتخابات البلدية عام 2006	3-2
37	تطور عدد المرشحين في الانتخابات البلدية عام 2010	4-2
37	تطور عدد المرشحين في الانتخابات البلدية عام 2014	5-2
38	تطور عدد المرشحين في الانتخابات البلدية عام 2018	6-2
38	التطور النوعي لعدد المرشحين في الانتخابات البلدية 2002-2018	7-2
44	نسب المصوتين من اجمالي الناخبين في المملكة في الفترة من عام 2002-2018	1-3
45	تطور الهيئة الناخبة موزعة على المحافظات عام 2002	2-3
46	تطور الهيئة الناخبة موزعة على المحافظات عام 2006	3-3
47	تطور الهيئة الناخبة موزعة على المحافظات عام 2010	4-3
48	تطور الهيئة الناخبة موزعة على المحافظات عام 2014	5-3
48	تطور الهيئة الناخبة موزعة على المحافظات عام 2018	6-3
49	التطور النوعي للمشاركة الانتخابية 2002-2018	7-3
57	تطور عدد مقاعد الجمعيات السياسية بمجلس النواب من عام 2002-2018	1-4
59	تطور التوزيع النوعي للمقاعد النيابية في انتخابات 2002-2018	2-4
62	معدل دوران النخبة النيابية عام 2006-2018	3-4
65	التوزيع العمري للنواب خلال الفصلين التشريعيين 2014-2018	4-4
69	تطور التوزيع النوعي للمقاعد البلدية 2002-2018	5-4
73	معدل دوران النخبة البلدية 2006-2018	6-4

مرسوم إنشاء المعهد

مرسوم رقم (39) لسنة 2005م (المواد الثلاث الأولى)

بإنشاء وتنظيم

معهد البحرين للتنمية السياسية

المعدل بالمرسوم رقم (41) لسنة 2008 والمرسوم رقم (81) لسنة 2009

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001،

وعلى المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية،

وعلى المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية،

وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب،

وعلى المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب،

وعلى المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة - 1 -

ينشأ معهد متخصص للتدريب، يسمى "معهد البحرين للتنمية السياسية" يلحق بمجلس الشورى، ويشار إليه في هذا المرسوم بكلمة "المعهد".

مادة - 2 -

يهدف المعهد، في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
2. توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لمئات الشعب المختلفة، وبوجه خاص الفئات التالية:
(أ) أعضاء مجلسي الشورى والنواب وبعد التنسيق مع المجلسين.
(ب) أعضاء المجالس البلدية وبعد التنسيق مع هذه المجالس.
(ج) العاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
3. نشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
4. دعم وتنمية البحوث العلمية في مجال النظم السياسية والقانون الدستوري.
5. دعم التجربة البرلمانية من خلال شرح آلياتها، وأساليب عملها، وبيان دور السلطة التشريعية الرقابي والتشريعي.
6. دعم تجربة المجالس البلدية، ودورها في خدمة الوطن والمواطن.
7. ترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
8. توفير البرامج المتعلقة بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
9. دعم المراكز والجمعيات القائمة على حماية حقوق الإنسان.
10. تدريس أسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
11. تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي.
12. إعداد مؤهلين للانخراط في العمل السياسي.

مادة - 3 -

يباشر المعهد كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه، وله بوجه خاص ما يلي:

1. تحديد برامج التدريب والدراسة والبحوث التي تلائم مختلف فئات الشعب.
2. عقد دورات تدريبية خاصة بالثقافة الديمقراطية لمختلف فئات الشعب.
3. عقد الندوات واللقاءات المختلفة لجميع فئات الشعب؛ من أجل تنمية الوعي بالمشاركة في الحياة السياسية بمختلف أشكالها.
4. جمع ونشر وحفظ الوثائق والمبادئ والأبحاث والمعلومات الدستورية وغير ذلك؛ ممّا يساعد على نشر ثقافة الديمقراطية.

كلمة المعهد

أصبح هناك توافق إنساني على أن الديمقراطية هي أكثر نظم الحكم ملاءمة لحماية حقوق المواطنة التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. ولا يمكن تصور ديمقراطية حقيقية من دون اعتماد ممارسات ديمقراطية فعالة بمفهومها الشامل، والقائم على مجموعة محددة من الممارسات على أرض الواقع. ولعل أهم هذه الممارسات على الإطلاق هي الانتخابات، وخاصة في ظل تطور أشكال الديمقراطية التي زادت من الاهتمام بتحقيق تطلعات الشعوب وأولوياتها عبر أناس تم اختيارهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

فالانتخابات تعد من أهم الوسائل والآليات الواجب توافرها لتحقيق الديمقراطية الفعالة، وهذا هو ما أعطاه أولوية كبيرة في ظل العصر الحديث الذي أصبح الحق فيه يأتي قبل الأولوية وقبل الامتياز، وبالتالي يتم الاختيار على أساس المساواة بين كل المواطنين، ليظهر واضحاً دور الانتخابات وأهميتها في منح الشرعية لنائب البرلمان، وضبط فكرة السلطة المطلقة، باعتبار أن الانتخابات تساهم في الحد من السلطة المطلقة، كما أن الانتخابات في أي نظام ديمقراطي قائم على التفاعل والتبادل بين الأغلبية والأقلية تساعد في توفير المقومات الضرورية لمجتمع قائم على التعددية السياسية وقبول الآخر المختلف في الرأي.

وفي هذا الكتاب يحاول الباحث إبراز أهمية الديمقراطية في مملكة البحرين من خلال التركيز على أهمية الانتخابات ودورها في الحياة السياسية في المملكة من خلال استعراض التجربة الانتخابية في عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله، وكيف ساهمت هذه الانتخابات في إحداث نوع من الاستقرار السياسي نابع من إيمان راسخ من جانب قوى المجتمع الأساسية بأهمية الانتخابات كألية لتعزيز قيم قبول الآخر والتعايش السلمي بين أبنائه من دون تكفير أو تسفيه أو تخوين.

لقد استطاعت التجربة الديمقراطية في مملكة البحرين أن تستوعب جميع التطورات التي طرأت على العملية السياسية في البلاد على مدى عشرين عاماً منذ تولي جلالة الملك حمد لشؤون الحكم، والذي تمكن برؤيته السديدة من بلورة مشروع إصلاحى شكّل عن حق خارطة طريق لدولة مدنية ديمقراطية حديثة، يتمتع جميع أبنائها بالعديد من الحريات السياسية النابعة من مسؤولية وطنية تنظر إلى الوطن باعتباره بيت العائلة الكبير. وهي أمور ساهمت عن حق في إدارة عملية انتخابية نزيهة أفرزت مجالس تشريعية كانت تعبيراً حقيقياً عن توازنات المجتمع وطموحاته نحو الارتقاء بوطنه، في ظل توافق عام بين أبناء الدولة على ضرورة وجود ديمقراطية بحرينية تبتعد عن أهواء شخصية هنا أو هناك أو تجارب عالمية منقطعة الصلة بالتجربة الديمقراطية البحرينية، وهو ما قد تحقق بالفعل.

ويبقى الأمل معقوداً على التطور التدريجي لمفهوم الديمقراطية البحرينية، بالشكل الذي يجنبها سلبيات تجارب الصدمة الديمقراطية التي ذاق ويلاتها العديد من شعوب العالم، وأيضاً يجنبها بقاء التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد نتيجة لتعقد وتشابك آليات الديمقراطية في صناعة القرار الوطني. وصولاً إلى المحصلة النهائية المتمثلة في تحسين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والأخلاقية، بحيث تتوافق مع الديمقراطية بمفهومها الشامل، وترسخ من حقوق المواطنة في دولة العدل والمساواة والحرية.

مقدمة:

تعد الانتخابات مؤشراً هاماً لواقع مجتمع أي دولة، حيث إن معظم التيارات السياسية والأفكار والآراء والمبادئ والقيم التي تسود هذا المجتمع تنعكس سلباً وإيجاباً على الانتخابات ونتائجها ودرجة فعاليتها، فالانتخابات هي المعبر المباشر عن الجماهير، وهي التي تؤدي إلى وجود مجالس منتخبة تشرع القوانين وتراقب عمل الحكومة وتساهم في حركة تطور المجتمع، لتنفيذ ما يتطلع إليه الشعب. وعملية دراسة الانتخابات في الدول المختلفة هي مدخل مهم لفهم النظام السياسي وتحليله، كما أنها تعكس مدى تحقق العملية الديمقراطية في تلك الدول.

فالانتخابات لها دور فعال في إرساء دعائم الحكم الديمقراطي، لأنها ضرورية في عملية التنمية المستمرة، شريطة أن تتوافر فيها عناصر ديمقراطية حقيقية كتوافر المشاركة، وتمثيل الشعب، واحترام حكم القانون وإدارة العدالة.

لقد أصبحت الانتخابات اليوم رمزاً لمجموعة أكبر من التحولات السياسية والاجتماعية، التي تضم العديد من المؤسسات السياسية والدستورية، مثل البرلمان والمجالس البلدية والجمعيات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية، والجمعيات الأهلية والنوادي الثقافية والروابط الاجتماعية، كل ذلك يشكل المناخ السياسي والاجتماعي الذي تزدهر فيه الانتخابات ويقدم الضمانات الأساسية لاستمرار النظام الديمقراطي.

ونظراً إلى أن الانتخابات تعتبر دلالة قوية على مسار التحول الديمقراطي لأي دولة فإن الباحث يسعى في هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانتخابات النيابية والبلدية التي جرت في البحرين وتوصيفها، خلال خمسة فصول تشريعية وبلدية (في عام 2002 وفي عام 2006 وفي عام 2010 وفي عام 2014 وفي عام 2018)، مع التعرض لمسار التطور

الديمقراطي في البحرين، وتوصيف جوانب العملية الانتخابية في كل فترة، واكتشاف مدى تمتع الانتخابات البحرينية النيابية والبلدية خلال تلك الانتخابات بالشروط الواجب توافرها لكي تكون الانتخابات معبرة بشكل حقيقي عن مسار التحول الديمقراطي.

خالد فيّاض

المنامة/2019

مبحث تمهيدي الإطار النظري

تسعى الدراسة إلى التعرف على مؤشرات العملية الانتخابية في البحرين، ومدى انعكاس ذلك على عملية التحول الديمقراطي، ودور الجمعيات السياسية، وكذلك دور المرأة في هذه الانتخابات، سواء بوصفها مشاركاً أو مرشحاً أو فائزاً في الانتخابات، مع توضيح التطور الزمني لتلك المشاركة ومعدل دوران النخبة البرلمانية والبلدية، بالإضافة إلى التوزيع العمري للفائزين في تلك الانتخابات وهو ما سيعمل الباحث على دراسته من خلال عرض الإطار الدستوري للانتخابات في البحرين، وربط هذا الإطار بالممارسات الواقعية التي جرت خلال الانتخابات.

1. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تبحث في موضوع حيوي، يتعلق بطبيعة العلاقة بين الانتخابات والتحول الديمقراطي، وترجع حيوية هذا الموضوع إلى أنه بدأ خاصة منذ عام 2002 يأخذ قسماً وثيراً من النقاشات بين الباحثين والكتاب والعاملين في المجال السياسي نظراً إلى أن التحول الديمقراطي بات مشاراهتمامات الكثير من الدول العربية، ومن بينها البحرين التي قامت بإجراءات دستورية متعددة، لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي وخاصة مع تولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حكم البلاد عام 1999، وتبنيه لمشروع إصلاحى هو الأكثر حداثة في تاريخ البحرين.

2. النطاق الموضوعي والزمني للدراسة:

1-2 النطاق الموضوعي:

يتحدد النطاق الموضوعي في دراسة العلاقة بين الانتخابات النيابية والبلدية التي جرت في البحرين وتحليلها خلال أعوام 2002 و2006 و2010 و2014 و2018 وعملية التحول الديمقراطي في البلاد.

2-2 النطاق الزمني:

يتحدد النطاق الزمني للدراسة بالفترة من 2002 حتى 2018، وسيعود الباحث إلى التاريخ قليلاً، لعرض الإجراءات التي اتخذتها البحرين منذ إعلان قيام الدولة عام 1971.

3. منهج الدراسة:

1-3 المنهج الوصفي التحليلي: هو المنهج الذي يعتمد على تحليل ودراسة مجموعة من الظواهر، ويقوم بوصف هذه الظواهر وصفاً دقيقاً محدداً، ويقوم بالتعبير عنها من خلال إعطائها صفات رقمية، وكتابة جداول وبيانات تحدد هذه الظواهر ومدى ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ويتم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة التي تقوم بوصف وتفسير الظواهر والوضع الراهن، ويعتبر هذا النوع من الأبحاث ذي أهمية كبيرة وخاصة في مجال الدراسات الإنسانية، حيث يتم الكشف عن آراء الناس ومعتقداتهم وصفاتهم، واتجاهاتهم من موقف معين، ويستخدم هذا المنهج للوقوف على قضية ورأي معين متعلق بفئة معينة من فئات المجتمع، ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بربط وتفسير البيانات وتصنيفها وبيان نوعية علاقة المتغيرات والأسباب والاتجاهات، ويتم استخلاص النتائج، والتعرف على حقيقة هذه النتائج للوصول والوقوف على ظاهرة معينة متعلقة بموضوع البحث. وهو ما سيطبقه الباحث في وصف ظاهرة وجود المرأة في العملية الانتخابية في مملكة البحرين بالإضافة إلى تحليل

علاقة المراحل العمرية المختلفة التي أفرزتها الانتخابات بالأداء السياسي للمجالس المنتخبة في تلك الدراسة.

2-3 المنهج المقارن: ساعد المنهج المقارن بشكل كبير في تطور علم السياسة، فقد استخدمته العديد من الدول ومن أهمها اليونان، حيث يستخدم هذا المنهج في دراسة العلوم الاجتماعية وعلوم الآداب وعلم النفس، والمواضيع التي تصلح للمقارنة. والهدف من الدراسة المقارنة هو اختيار أنسب الحلول وأكثرها ملاءمة، وعليه فإن الدراسة تتناول في جانبها المقارن دراسة السلوك السياسي وتطور نمط الإصلاح الدستوري، وتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين التجارب الانتخابية وتطورها في مملكة البحرين، وتمحيص مخرجات تلك الانتخابات، وصولاً إلى ما آلت إليه من تطورات وتعديلات سياسية ودستورية على طريق التحول الديمقراطي، ومن ثم يمكن الاعتماد على هذا المنهج لمقارنة مؤشرات التحول الديمقراطي في مرحلتي الانتخابات موضع الدراسة وهي الانتخابات النيابية والبلدية التي جرت في الفترة من عام 2002 حتى عام 2018.

المبحث الأول: نظرة تاريخية

1-1 مرحلة إعلان الدولة

في الرابع عشر من أغسطس عام 1971م أعلنت البحرين نفسها دولة ذات سيادة وعضو في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبدأت في تصريف شؤونها والاتجاه نحو تأسيس الدولة بكافة وزاراتها ومؤسساتها على أسس حديثة⁽¹⁾.

ورغبة من أمير البلاد آنذاك المغفور له بإذن الله تعالى الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة في إرساء الحكم على أسس تقوم على التحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، فقد أصدر المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة، وحدد أعضائه باثنين وعشرين عضواً ينتخبهم الشعب بطريق الانتخاب العام السري المباشر، ومن عدد لا يزيد عن عشرة أعضاء يعينون بمرسوم، إضافةً إلى الوزراء كأعضاء في المجلس بحكم مناصبهم⁽²⁾.

ويمثل هذا المجلس التأسيسي أولى الممارسات الديمقراطية بعد إعلان قيام الدولة، حيث إن جزءاً من تكوينه يُنتخب من قبل أفراد الشعب، ليقوم بمناقشة مسودة الدستور وإقراره، ومن ثم رفعه للأمير لإصداره. وجاء المرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1972 بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي لبيان كافة الشروط والضوابط والإجراءات لانتخابات أعضاء المجلس التأسيسي، حيث قصر هذا الحق على البحرينيين من الذكور فقط وممن بلغ من العمر عشرين سنة ميلادية كاملة⁽³⁾، فيما حُرِّم من حق الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو لجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة حتى يرد إليه اعتباره⁽⁴⁾، وكذلك تم إيقاف حق الانتخاب بالنسبة لأفراد القوات المسلحة والشرطة⁽⁵⁾.

وانتهى المجلس التأسيسي من إقرار المشروع النهائي للدستور، وتم رفعه

1- د. محمد المشهداني و د. مروان المدرس - القانون الدستوري البحريني - الطبعة الأولى - جامعة البحرين - 2006 - ص 103-104

2- المادة (1) من المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972م بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة.

3- الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (1) من المرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1972 بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي.

4- المادة (2) من المرسوم بقانون نفسه.

5- الفقرة (ج) من المادة (1) من المرسوم بقانون نفسه.

إلى أمير البلاد الذي صدق عليه بتاريخ 6 ديسمبر 1973م، وذلك بعد أن تم إعداده من مجلس الوزراء، ثم تم عرضه على المجلس التأسيسي الذي يتكون من أعضاء منتخبين من الشعب وكذلك أعضاء معينين، ومن ثم رفعه للأمير للتصديق والإصدار⁽⁶⁾.

وجاء هذا الدستور ليؤكد أن "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءاً بحق الانتخاب"⁽⁷⁾.

كما أفرد المشرع الفصل الثاني من الدستور للسلطة التشريعية، وبين من خلال المادة (43) منه أن المجلس الوطني -في الفصل التشريعي الأول- يتألف من ثلاثين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، على أن يرفع هذا العدد إلى أربعين عضواً ابتداءً من الفصل التشريعي الثاني، كما أنه اعتبر الوزراء بحكم مناصبهم أعضاء في المجلس الوطني. وتطبيقاً لذلك فقد صدر المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1973 بشأن أحكام الانتخاب للمجلس الوطني، ليبين من خلال خمسة فصول كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية.

وفي الخامس من نوفمبر 1973م أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً رقم (16) لسنة 1973م بشأن دعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء المجلس الوطني، وذلك يوم الجمعة الموافق 7 ديسمبر 1973م.

وفي اليوم المحدد توافق الناخبون للتصويت لثلاثين شخصاً من أصل 113 مرشحاً، ليتم إعلان النتائج في اليوم التالي، ومن ثم اكتمل عدد أعضاء المجلس الوطني بعد تشكيل الوزارة الجديدة والمكونة من 13 وزيراً⁽⁸⁾، لتتم بعد ذلك دعوة المجلس الوطني للانعقاد بتاريخ 16 ديسمبر عام 1973م⁽⁹⁾. ولم تستكمل اجتماعات المجلس الوطني عامين إلا وقد بدأت الخلافات تظهر

6- د. محمد المشهداني و د. مروان المدرس - المرجع السابق - ص 122 وما بعدها.

7- المادة (1/هـ) من دستور البحرين 1973م.

8- عبدالرحمن عبدالله الحميدان النجدي - تطورات النظام السياسي والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، دراسة سياسية وقانونية دستورية - أطروحة لنيل درجة الدكتوراه - جامعة محمد الخامس - الرباط - السنة الجامعية 2006/2005 - ص 464 و 467.

9- المرسوم رقم (1) لسنة 1973 بدعوة المجلس الوطني للانعقاد.

بينه وبين الحكومة، وقد بلغت هذه الخلافات ذروتها عند إصدار المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة في 22 أكتوبر 1974م⁽¹⁰⁾، وذلك في محاولة من الحكومة لتمتلك حرية أكبر في التعامل مع الأوضاع غير المستقرة في الدولة والسيطرة عليها، في حين رفض المجلس الوطني ذلك بسبب عدم عرض القانون عليه قبل الشروع في تنفيذه، وشعور بعض التيارات في المجلس باستهداف الحكومة لهم⁽¹¹⁾، وهو ما فسره المجلس على أنه تجاوز لصلاحياته وحقه في التشريع⁽¹²⁾.

ونتيجة لعدم التعاون بين المجلس الوطني ومجلس الوزراء والخلافات التي نشبت بينهم والتي هددت استقرار الوضع السياسي في الدولة، فقد قدمت الحكومة استقالتها إلى الأمير، والذي بدوره أصدر أمراً بقبولها في 24 أغسطس 1975م⁽¹³⁾.

وفي نفس اليوم صدر الأمر الأميري رقم (3) لسنة 1975م موجهاً إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، يجدد الثقة به، ويقضي بتكليفه مرة أخرى بتأليف الوزارة.

بعد ذلك صدر المرسوم الأميري رقم (14) لسنة 1975م بحل المجلس الوطني، وكان من المفترض تطبيق المادة (65) من الدستور التي توجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل أو استرداد المجلس المنحل كامل الصلاحيات الدستورية في حال لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة، إلا أن الأمر الأميري رقم (4) لسنة 1975م أكد تأجيل إجراء الانتخابات حتى صدور قانون انتخاب جديد، وتجميد عدد من مواد الدستور المتعلقة بانتخابات أعضاء المجلس وممارسته لصلاحياته، على أن يتولى مهمة السلطة التشريعية خلال هذه الفترة كل من الأمير ومجلس الوزراء.

10- المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة - ملحق الجريدة الرسمية - العدد (1093) بتاريخ 22 أكتوبر 1974م.

11- محسن الغريزي: رقابة المجتمع المدني للانتخابات النيابية في مملكة البحرين، البحرين - معهد البحرين للتنمية السياسية 2018، ص 34: 39.

12- د. ربا يوسف حمزة - التجربة البرلمانية الأولى في البحرين، المجلس التأسيسي والمجلس الوطني 1975/1972 - الطبعة الأولى - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - البحرين - 2002 - ص 151.

13- أمر أميري رقم (2) لسنة 1975م بقبول استقالة الوزارة.

1-2 مرحلة المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد

مع تولي الأمير حمد بن عيسى آل خليفة (الملك حالياً) الحكم في شهر مارس عام 1999، بدأت بوادر مرحلة جديدة من التغيير تظهر إلى العلن، حيث التقت الرغبة الأميرية آنذاك مع رغبة أبناء الشعب البحريني في إحداث هذا التغيير من خلال مشروع إصلاح خلاق، يؤكد الثوابت الوطنية العليا، مع إشراك أبناء الشعب في صناعة القرار السياسي وإدارة شؤون الدولة، فاتبعت هذه المرحلة بمتابعة عملية تحول ديمقراطي مرة أخرى، ليأتي ميثاق العمل الوطني بمرحلة جديدة وفاصلة في تاريخ البحرين الحديث بشكل يؤدي إلى استكمال مؤسسات الدولة القانونية ويضمن حقوق الأفراد وواجباتهم⁽¹⁴⁾.

ففي عام 2000م أصدر سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمرين أميريين رقم (36) و(43) لسنة 2000 بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني، بهدف تعزيز العمل الوطني والديمقراطي ودفع مسيرة التطور السياسي إلى الأمام بما يحقق النمو والازدهار للمجتمع⁽¹⁵⁾.

وتشكلت اللجنة من 46 عضواً وذلك بعد انسحاب أربعة أعضاء منها احتجاجاً على آلية عملها⁽¹⁶⁾، وترأسها وزير العدل والشؤون الإسلامية - آنذاك - الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة رحمه الله، وشملت في عضويتها جميع فئات المجتمع، حيث تشكلت من عدد من الوزراء والقضاة وكبار الموظفين والمستشارين وأعضاء مجلس الشورى وعلماء الدين وأساتذة

14- صلاح أبو السعود - تطور الفكر السياسي والدستوري في مملكة البحرين - الطبعة الأولى - دار الكتب والدراسات العربية الإسكندرية - 2016 - ص 231.

15- الجريدة الرسمية - العدد (2452) بتاريخ 22 نوفمبر 2000م، وكذلك العدد (2455) بتاريخ 13 ديسمبر 2000م.

16- د. حسين محمد البعارنة - دراسة وتحليل قانوني للوضع الدستوري في مملكة البحرين - الطبعة الأولى - دار المحجة البيضاء - بيروت - 2008 - ص 21.

الجامعة وعدد من أعضاء الجمعيات المهنية والأهلية والمتخصصين في القانون والاقتصاد والهندسة، على أن يرفع رئيس اللجنة تقريرها إلى أمير البلاد مشفوعاً بالتوصيات والدراسات التي أجريت عند إعداده. ونظراً إلى أهمية ميثاق العمل الوطني وتأثيره على مستقبل البلاد، كان لابد من عرض هذا الموضوع على الشعب ليبيدي رأيه فيه، وهو ما حدث في 23 يناير 2001، حيث صدر الأمر الأميري رقم (8) لسنة 2001 بدعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني، وذلك يومي الأربعاء والخميس الموافق 14 و15 فبراير 2001م⁽¹⁷⁾.

ووافق الشعب على ميثاق العمل الوطني بما يشبه الإجماع وبنسبة 98,4%، ليصدر الأمر الأميري رقم (17) لسنة 2001 بالتصديق على ميثاق العمل الوطني⁽¹⁸⁾.

ولقد خصص ميثاق العمل الوطني الفصل الخامس منه للحياة النيابية، إذ أكد تطور الممارسة الديمقراطية ونص على أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين، يكون أحدهما منتخباً انتخاباً حراً مباشراً من الشعب، على أن يكون الآخر معيناً ويضم أصحاب الخبرة والكفاءة والاختصاص، وبالتالي الجمع بين الحكمة من جهة والتعبير عن توجهات الناخبين من جهة أخرى.

وتفعيلاً لما تم الاتفاق عليه في ميثاق العمل الوطني، فقد صدر المرسوم رقم (5) لسنة 2001 بتشكيل لجنة تعديل بعض أحكام الدستور، وذلك بهدف إعداد مشروع التعديلات لبعض أحكام الدستور بما يتفق مع التوجهات التي تضمنها ميثاق العمل الوطني⁽¹⁹⁾، ليتم رفعها إلى جلالة

17- الجريدة الرسمية - العدد (2461) بتاريخ 24 يناير 2001م.

18- الجريدة الرسمية - العدد (2465) بتاريخ 21 فبراير 2001م.

19- الجريدة الرسمية - العدد (2466) بتاريخ 28 فبراير 2001م.

الملك للتصديق عليها في 14 فبراير 2002م⁽²⁰⁾، ودخلت البحرين مرحلة جديدة وهامة في تاريخها السياسي، حيث تم إعلان إجراء انتخابات بلدية في مايو 2002، وانتخابات برلمانية في أكتوبر 2002.

وتتابعت بعد ذلك الدورات الانتخابية بصورة منتظمة وشفافة لاختيار أعضاء مجلس النواب وأعضاء المجالس البلدية، إذ أقيمت منذ ذلك الحين خمس انتخابات نيابية وبلدية في الأعوام 2002، 2006، 2010، 2014، 2018.

20- الجريدة الرسمية - العدد (2517) بتاريخ 14 فبراير 2002م.

المبحث الثاني:
المشاركة الانتخابية (الترشح)
2018 - 2002

نستعرض فيما يلي العملية الانتخابية في مملكة البحرين محللين نسبة المشاركة الانتخابية على مستوى المرشحين، وسوف نتطرق إلى تحليل زمني وجغرافي ونوعي لهذه الانتخابات سواء في شقها النيابي أو البلدي، وسوف نبدأ أولاً بالانتخابات النيابية ثم الانتخابات البلدية.

1-2 الانتخابات النيابية

يعتبر عدد المترشحين واتجاهاتهم السياسية ونوعياتهم من المؤشرات المحددة بشكل كبير للبيئة السياسية للانتخابات. كما أنه من الممكن من خلالها توقع اتجاه نتيجة الانتخابات من خلال تحليل السلوك السياسي للمترشحين. وفيما يلي نحاول تحليل الانتخابات النيابية منذ عام 2002 وحتى انتخابات 2018، محاولين الوقوف على مؤشرات محددة ساهمت في تطور التجربة الديمقراطية في مملكة البحرين.

جدول (1) تطور عدد المترشحين في الانتخابات النيابية

2018		2014		2010		2006		2002		الانتخابات	
عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	عدد المرشحات	إجمالي المترشحين		
9	58	1	58	1	37	4	42	1	39	العدد	محافظة المحرق
%22	%20	%4	%21.9	%11	%24.8	%31.8	%19	%12.5	%14.4	النسبة	
تم إلغاؤها				3	36	4	57	0	41	العدد	المحافظة الوسطى
				%33.3	%24.1	%18	%25.7	%0	%30.4	النسبة	
13	104	7	80	2	33	3	50	3	46	العدد	المحافظة الشمالية
%34	%36	%29	%30	%22	%22	%13.6	%22.6	%37.5	%24.3	النسبة	
12	68	8	63	1	24	4	49	3	39	العدد	محافظة العاصمة
%29	%24	%33	%23.8	%11	%16	%18	%22	%37.5	%19	النسبة	
6	61	6	63	2	19	3	23	1	27	العدد	المحافظة الجنوبية
%15	%21	%25	%23.8	%22	%12.7	%18	%10.4	%12.5	%11.7	النسبة	
40/13.7	292	24/9.1	264	9/6	149	18/8.1	221	8/4.2	191	الإجمالي	

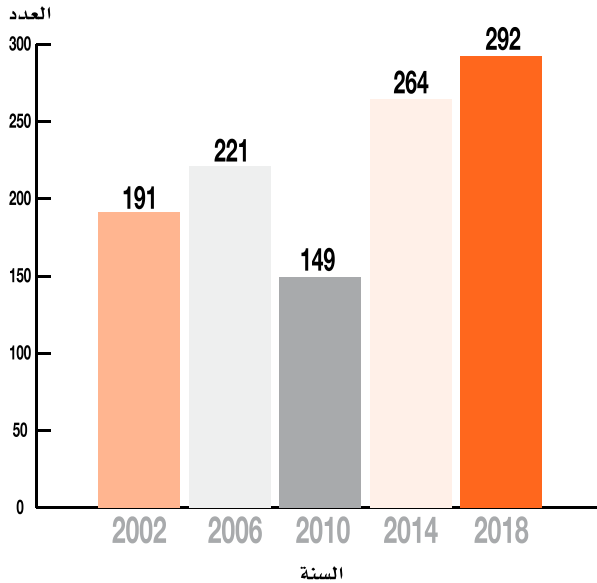
موقع انتخابات البحرين التابع لهيئة الإفتاء والتشريع في مملكة البحرين
<http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY>

من خلال تحليل الجدول السابق نستطيع أن نلاحظ التالي:

- أن الانتخابات النيابية الأخيرة في 2018 شهدت أكبر كم من المترشحين للانتخابات النيابية والذي بلغ 292 مرشحاً، متفوقاً بذلك على انتخابات 2014 التي شهدت مشاركة 264 مرشحاً وانتخابات 2006 التي شارك فيها 221 مرشحاً، في حين كانت انتخابات 2010 هي الانتخابات الأقل من حيث كم المترشحين بعدد 149 مرشحاً، بينما كانت أول انتخابات تجري في المملكة في عهد الملك حمد في 2002 شارك فيها 191 مرشح فقط. وهو أمر يعكس وعي المرشح بأهمية عضو مجلس النواب وتأثيره على التطور الديمقراطي في مملكة البحرين.

شكل (1-1)

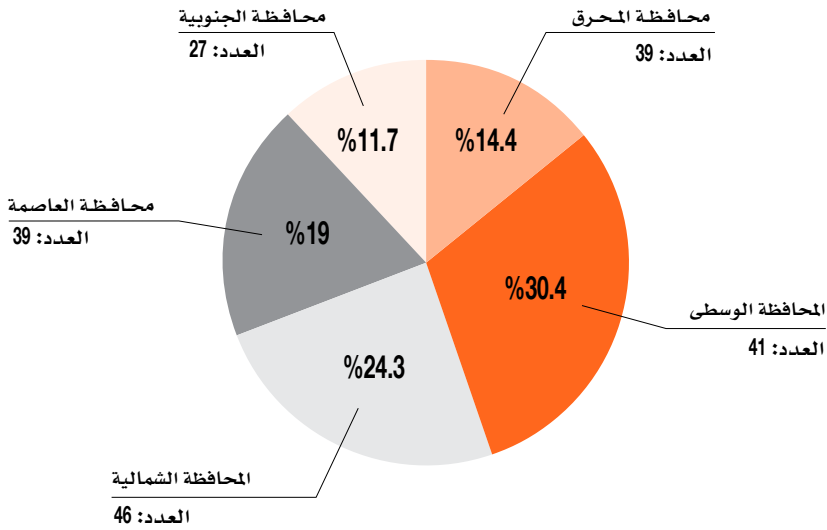
تطور عدد المترشحين في الانتخابات النيابية
عام 2018-2002



• من حيث التوزيع الجغرافي للمترشحين كانت المحافظة الشمالية هي أكبر المحافظات من حيث عدد السكان وأيضاً من حيث عدد المترشحين في معظم الانتخابات التي جرت في المملكة وهي تحديداً ثلاث انتخابات: 2002 (46 مرشحاً بنسبة 24.3% من إجمالي المترشحين في تلك السنة) و2014 (80 مرشحاً بنسبة 30% من إجمالي المترشحين في المملكة) و2018 (104 مرشحاً بنسبة 36% من إجمالي المترشحين في المملكة).

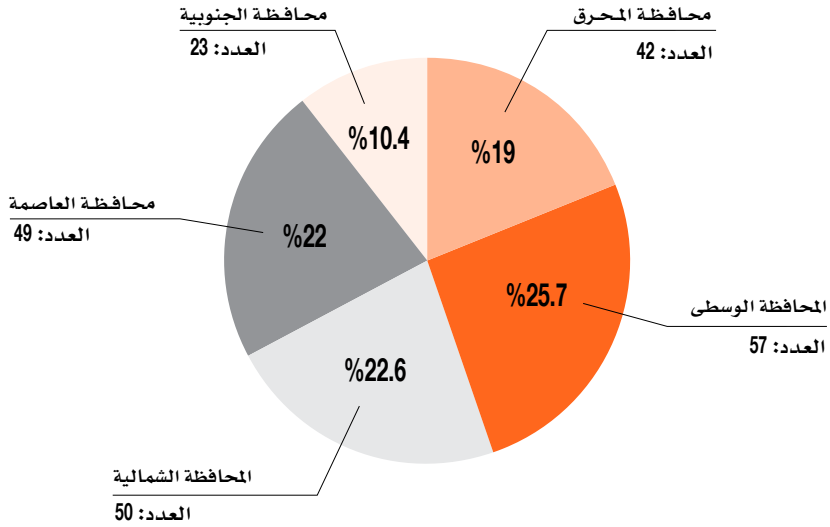
شكل (2-1)

تطور عدد المترشحين في الانتخابات النيابية
عام 2002



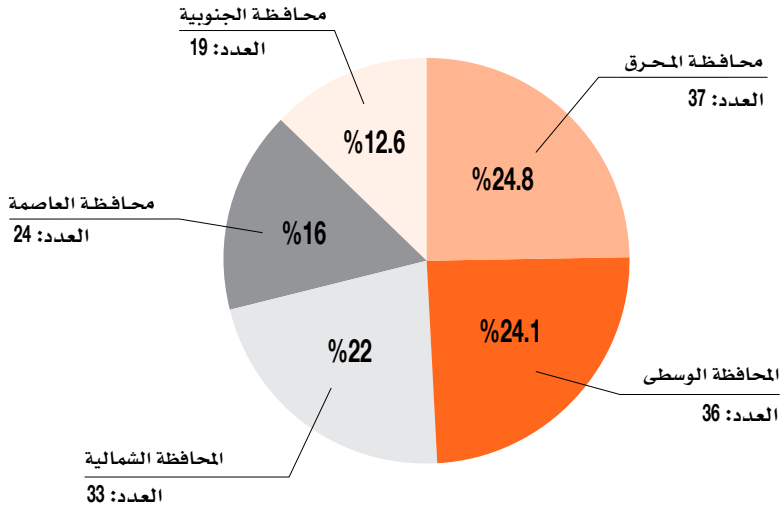
في حين استحوذت المحافظة الوسطى (محافظة تم إغاؤها في انتخابات عام 2014) على النسبة الكبرى من المترشحين في انتخابات 2006 (57 مرشحاً بنسبة 25.7% من إجمالي المترشحين في المملكة) كما استحوذت محافظة المحرق على النسبة الكبرى من المترشحين في انتخابات 2010 (37 مرشحاً بنسبة 24.8% من إجمالي المرشحين).

شكل (3-1)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات النيابية
عام 2006

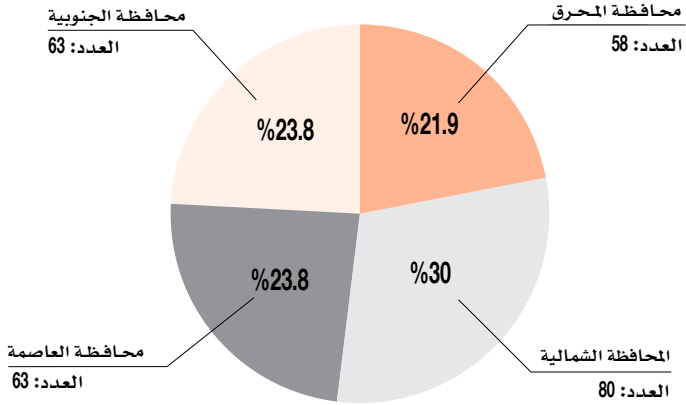


• رغم أن المحافظة الجنوبية تعتبر من أكبر المحافظات من حيث المساحة فإنها كانت من أقل المحافظات من حيث كم المترشحين في معظم الانتخابات التي جرت في المملكة منذ عام 2002، ولم تخرج عن هذه القاعدة سوى في انتخابات 2018 حيث كانت محافظة المحرق الأقل من حيث كم المترشحين حيث بلغوا 58 مترشحاً.

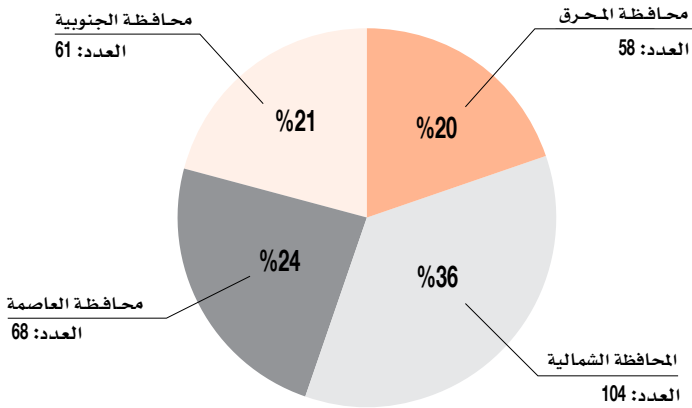
شكل (4-1)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات النيابية
عام 2010



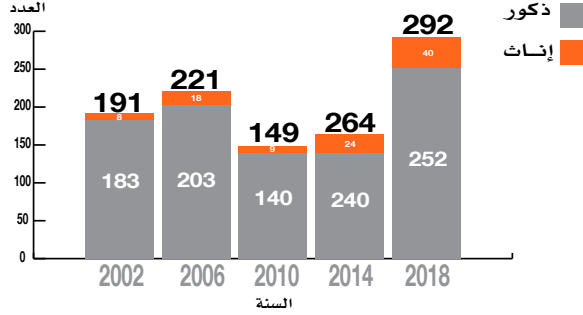
شكل (5-1)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات النيابية
عام 2014



شكل (6-1)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات النيابية
عام 2018



شكل (7-1)
التطور النوعي لعدد المترشحين في الانتخابات النيابية
عام 2018-2002



• من حيث التطور النوعي للمشاركة الانتخابية للمرأة المترشحة كانت انتخابات 2002 هي الأقل حيث شاركت ثماني سيدات فقط في حين كانت الانتخابات الأخيرة في عام 2018 هي الكبرى من حيث مشاركة المرأة المترشحة حيث بلغ عددهن 40 مترشحة بنسبة بلغت 13.7% من إجمالي المترشحين. وهو ما يعكس قدرًا من وعي المرأة السياسي ورغبتها في لعب دور في الحياة السياسية.

• وعلى مستوى التوزيع النوعي للمترشحين على المحافظات يبدو أنه كانت هناك علاقة طردية بين مستوى التحضر وعدد المترشحات للانتخابات النيابية حيث كانت محافظة العاصمة هي من أكثر المحافظات من حيث كم المترشحات وذلك في انتخابات 2002، 2006، 2014. بكم 3، 4، 8 مرشحات على التوالي، في حين كانت المحافظة الوسطى هي الأكثر في انتخابات 2010 بعدد ثلاث مترشحات، والمحافظة الشمالية في انتخابات 2018 بعدد 13 مترشحة.

• كانت محافظة المحرق من أقل المحافظات من حيث كم المترشحات حيث لم تترشح سوى سيدة واحدة في انتخابات 2002، 2010، 2014 في حين كانت الشمالية هي الأقل في انتخابات 2006 (ثلاث مترشحات)، والجنوبية في 2018 (6 مترشحات).

2-2 الانتخابات البلدية

يعتبر الترشح للانتخابات البلدية من المؤشرات الهامة على مدى اقتناع المترشحين بفائدة هذا النوع من الانتخابات. وكلما زاد الإقبال على هذا النوع من الانتخابات في مرحلة الترشح كان ذلك مؤشراً على الاقتناع بجدوى ودور المجالس البلدية ومدى ما تتمتع به من سلطات لامركزية، والعكس صحيح. وفيما يلي محاولة لرصد تطور عدد المترشحين للانتخابات البلدية منذ أول انتخابات جرت في عهد جلالة الملك حمد وحتى عام 2018.

جدول (2)

تطور عدد المترشحين للانتخابات البلدية

2018		2014		2010		2006		2002		الانتخابات	
عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	عدد المرشحات	إجمالي المترشحين	العدد	
2	37	6	56	1	52	4	37	9	81	العدد	محافظة المحرق
25%	%27	%50	%36.6	%11	%28.7	%80	%21.6	%29	%26	النسبة	
تم إلغاؤها				3	43	-	37	10	80	العدد	المحافظة الوسطى
				%33	%23.7	%0	%21.6	%32	%26	النسبة	
4	58	3	46	2	34	-	37	8	64	العدد	المحافظة الشمالية
%50	%42	%25	%30	%22	%18.8	%0	%21.6	%26	%21	النسبة	
بالتعيين				1	33	-	32	3	50	العدد	محافظة العاصمة
				%11	%18.3	%0	%18.7	%9.6	%16	النسبة	
2	42	3	51	2	19	1	28	1	31	العدد	المحافظة الجنوبية
%25	%31	%25	%33	%22	%11	%20	%16.3	%3	%10	النسبة	
5.8/8	137	7.8/12	153	5/9	181	2.9/5	171	10/31	306	الإجمالي	

موقع انتخابات البحرين التابع لهيئة الإفتاء والتشريع في مملكة البحرين

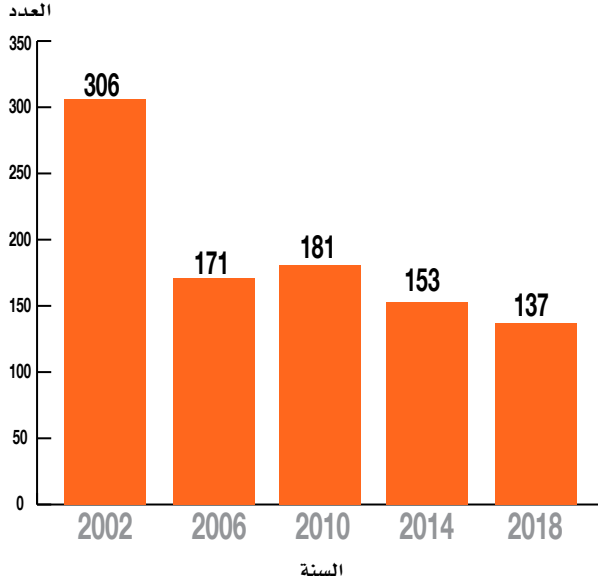
<http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY>

من خلال تحليل الجدول السابق نستطيع أن نلاحظ التالي:

- بعكس الانتخابات النيابية الأخيرة في 2018 فإن الانتخابات البلدية عام 2018 شهدت أقل كم من عدد المترشحين، حيث بلغ 137 مرشحاً. بل إننا إذا قمنا بتصوير منحني لعدد المترشحين البلديين منذ أول انتخابات بلدية جرت في عهد الملك حمد فسوف نلاحظ أنه منحني هابط بشكل واضح، يبدأ بقمته في انتخابات 2002 بمشاركة 306 مترشح ويبدأ في الهبوط الحاد بنسبة انخفاض تصل إلى النصف في انتخابات 2006 بكم مترشحين بلغ 171 مترشحاً، إلا أن المنحني بدأ في الصعود المحدود في انتخابات 2010 ليصل إجمالي عدد المترشحين إلى 181 مترشحاً، ثم يعود المنحني إلى اتجاهه السائد الهابط في انتخابات 2014 بمشاركة 153 مترشحاً، ويصل إلى أكبر هبوط له في انتخابات 2018 بمشاركة 137 مترشحاً فقط، وهو الرقم الأقل من حيث كم المترشحين منذ أول انتخابات بلدية جرت في البحرين في عهد الملك حمد. ورغم أن ذلك يشكل مؤشراً سلبياً على درجة الاهتمام بالمشاركة في الانتخابات البلدية، فإنه من الأهمية أن يوضع في الاعتبار أن تراجع عدد المترشحين بهذا الشكل قد يفسر بالدور المحدود الذي تلعبه البلديات في الحياة العامة في مملكة البحرين وخاصة أنها دولة محدودة المساحة الجغرافية، مما ينعكس على محدودية حجم الدوائر الانتخابية جغرافياً وسكانياً، وصعوبة التفرقة بين الحدود الفاصلة بين الخدمات التي يقدمها العضو البلدي والخدمات التي يقدمها العضو النيابي.

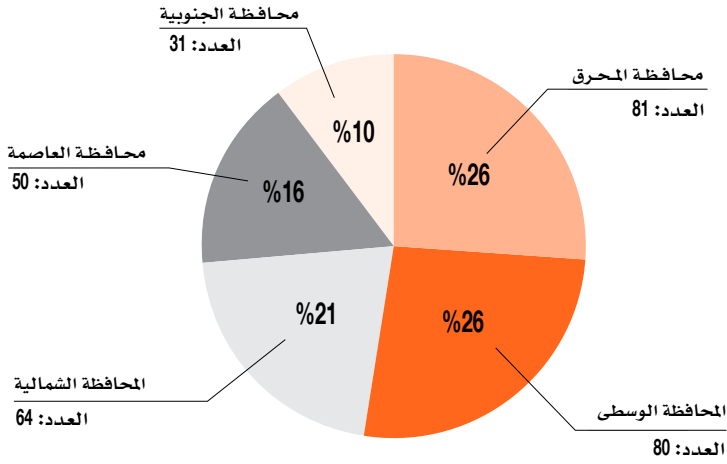
شكل (1-2)

تطور عدد المترشحين في الانتخابات البلدية عام 2018-2002

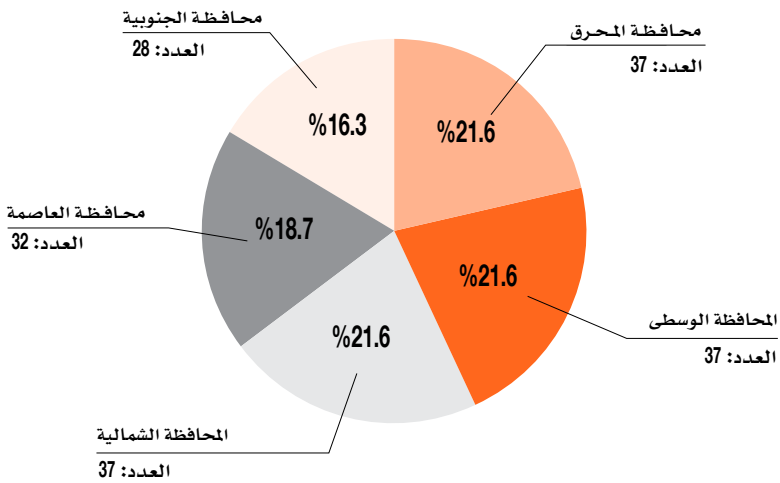


● من حيث التوزيع الجغرافي للمترشحين كانت محافظة المحرق هي أصغر المحافظات من حيث المساحة وهي أيضاً لم تكن أبداً الأولى من حيث عدد الناخبين، لكنها كانت المحافظة الكبرى من حيث عدد المترشحين في معظم الانتخابات البلدية التي جرت في المملكة، وهي تحديداً أربعة انتخابات: 2002 (81 مترشحاً بنسبة 26% من إجمالي المترشحين في تلك السنة) 2006 (37 مترشحاً بنسبة 22% من إجمالي المترشحين في المملكة) 2010 (52 مترشحاً بنسبة 28.7% من إجمالي المترشحين في المملكة) 2014 (56 مترشحاً بنسبة 36.6% من إجمالي المترشحين في المملكة). في حين استحوذت المحافظة الشمالية على النسبة الكبرى من المترشحين في انتخابات 2018 (58 مترشحاً بنسبة 42% من إجمالي المترشحين في المملكة).

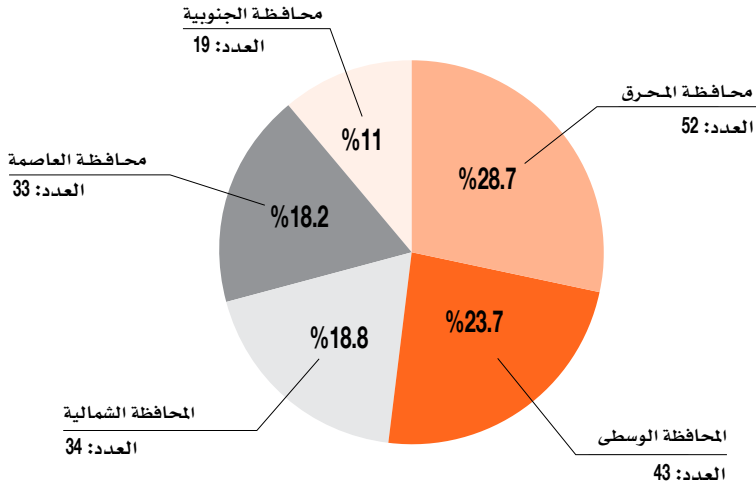
شكل (2-2)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات البلدية
عام 2002



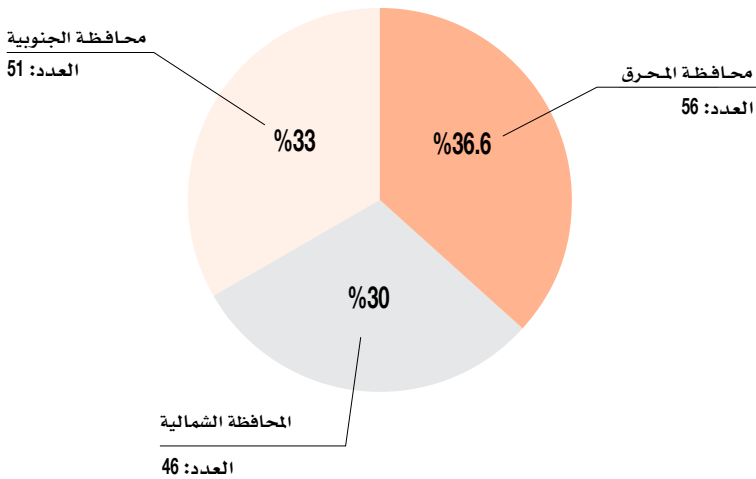
شكل (3-2)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات البلدية
عام 2006



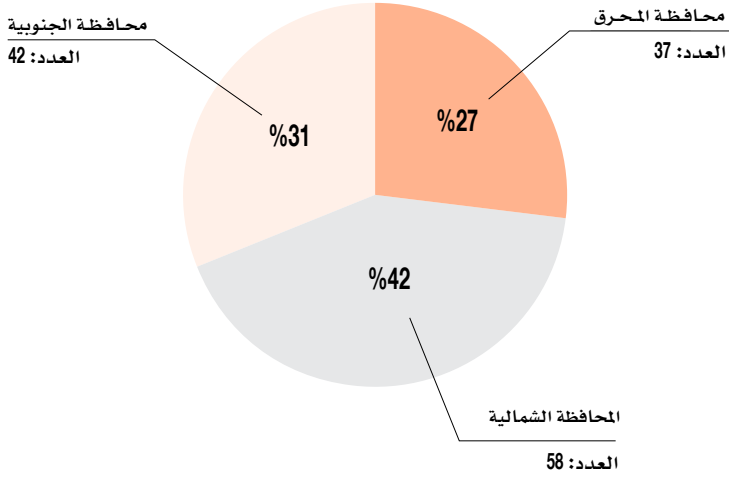
شكل (4-2)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات البلدية
عام 2010



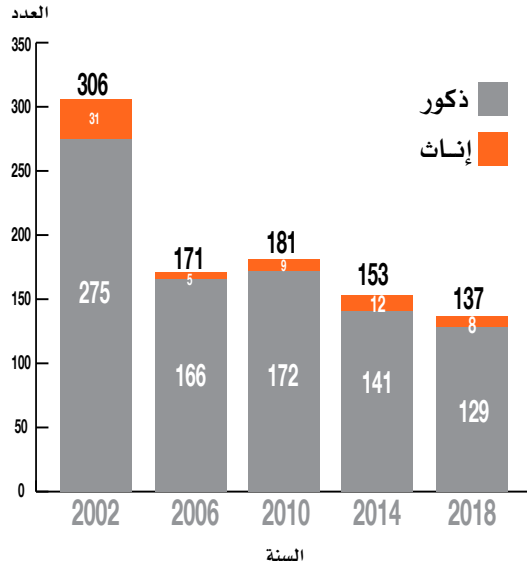
شكل (5-2)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات البلدية
عام 2014



شكل (6-2)
تطور عدد المترشحين في الانتخابات البلدية
عام 2018



شكل (7-2)
التطور النوعي لعدد المترشحين في الانتخابات البلدية
عام 2018-2002



• رغم أن المحافظة الجنوبية تعتبر من أكبر المحافظات من حيث المساحة فإنها كانت من أقل المحافظات من حيث كم المترشحين في معظم الانتخابات التي جرت في المملكة منذ عام 2002، ولم تخرج عن هذه القاعدة سوى انتخابات 2014، حيث كانت المحافظة الشمالية هي الأقل من حيث عدد المترشحين بإجمالي 46 مترشحاً بنسبة 30% من إجمالي المترشحين، وانتخابات 2018 حيث كانت محافظة المحرق هي الأقل بإجمالي 37 مترشحاً بنسبة 27% من إجمالي المترشحين.

• من حيث التطور النوعي للمشاركة الانتخابية للمرأة المترشحة للبلديات فنحن أمام منحني متردد الصعود والهبوط، فرغم أن انتخابات 2002 هي الكبرى من حيث عدد المترشحات للانتخابات البلدية، حيث وصل عدد المترشحات إلى 31 سيدة، فإن انتخابات 2006 كانت هي الأقل من حيث كم المترشحات، حيث لم يترشح لعضوية المجالس البلدية سوى خمس سيدات، إلا أن المنحني أخذ اتجاهًا تصاعدياً مع انتخابات 2010 حيث ترشحت تسع سيدات فقط، واستمر المنحني في اتجاه تصاعدي في انتخابات 2014 وترشحت 12 سيدة، ثم عاد المنحني إلى الهبوط مرة أخرى مع انتخابات 2018 واقتصر عدد المترشحات على ثماني مترشحات فقط، وهو ما يعكس قدرًا من عدم الاهتمام من جانب المرأة بالانتخابات البلدية وعدم رغبتها في إثبات قدراتها مثل المجلس النيابي الذي يشهد منحني ترشح المرأة فيه اتجاهًا تصاعدياً ثابتًا.

• وعلى مستوى التوزيع النوعي للمترشحين جغرافياً فالعلاقة كانت عكسية بين مستوى التحضر وعدد المترشحات للانتخابات البلدية، حيث كانت محافظة العاصمة هي من أقل المحافظات من حيث عدد المترشحات وذلك في انتخابات 2002، و2006، حيث شاركت مترشحة واحدة فقط في انتخابات 2002 ولم تترشح أي سيدة في تلك المحافظة في انتخابات 2006. في حين كانت محافظة المحرق من أكثر المحافظات من حيث عدد المرشحات في انتخابات 2006، و2014، إلا أن المحافظة الشمالية صارت هي المحافظة الكبرى من حيث كم المرشحات بالمقارنة بباقي المحافظات في الانتخابات البلدية الأخيرة.

المبحث الثالث:
المشاركة الانتخابية (التصويت)
2018-2002

تقاس مدى ديمقراطية أي مجتمع بمدى اقتناعه بتلك التجربة وتعاطيه معها، ولعل نسب الإقبال على الانتخابات تعتبر من أهم مؤشرات التحول الديمقراطي في أي دولة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً قوياً على مدى إيجابية تلك التجربة والتضاف المجتمع حولها ورغبته في اختيار ممثليه بشكل دقيق وواضح، والعكس صحيح. وفيما يلي رصد وتحليل لمجتمع الناخبين في مملكة البحرين منذ أول انتخابات نيابية بلدية جرت في عهد جلالة الملك حمد عام 2002 وحتى انتخابات 2018. وسيطرق التحليل إلى تطور المشاركة الانتخابية ودلالة ذلك، مع تأكيد عدم وجود اختلافات ذات دلالة معينة بين نسب المشاركة الانتخابية في الانتخابات النيابية والبلدية، رغم أن مجموع الناخبين في كلا النوعين مختلف، ففي الأول يحق التصويت في الانتخابات للمواطنين فقط، في حين أن الانتخابات البلدية يحق التصويت فيها لبعض المقيمين ممن يمتلكون عقارات داخل المملكة. كما سيتم رصد وتحليل نوع الناخبين لمحاولة الخروج بمؤشر معين حول مدى التمكّن السياسي الذي تتمتع به المرأة البحرينية.

جدول (3)

تطور الهيئة الناجبة نيابياً موزعة على المحافظات

2018		2014		2010		2006		2002		الانتخابات	
عدد المصوتين	عدد الناخبين	عدد المصوتين	عدد الناخبين	عدد المصوتين	عدد الناخبين	عدد المصوتين	عدد الناخبين	عدد المصوتين	عدد الناخبين	العدد	النسبة
52378	79213	49835	68.618	40026	57233	40266	53425	22325	44664	العدد	النسبة
%66	%21.7	%72.6	%19.6	%69.9	%17.9	%75.4	%18.1	*%50	%18.3**	محافظة البحرق	
تم إلغاؤها				63030	98258	64125	89412	35477	72403	العدد	النسبة
				%64.1	%30.8	%71.7	%30.2	%48.9	%29.7	محافظة الوسطى	
65504	125870	39953	119.467	74788	107058	69124	91874	37914	72144	العدد	النسبة
%52	%34.4	%33.4	%34.2	%69.9	%33.6	%75.2	%31.1	%52.5	%29.6	محافظة الشمالية	
45347	81892	28897	90.349	24452	38824	32057	44404	21360	40868	العدد	النسبة
%55.4	%22.4	%32	%25.8	%63	%12.2	%72.2	%15.1	%52.2	%16.8	محافظة العاصمة	
64047	78492	55879	71279	13487	17295	12053	16571	5480	13556	العدد	النسبة
%81.6	%21.5	%78.4	%20.4	%78	%5.4	%72.7	%5.6	%40.4	%5.6	محافظة الجنوبية	
242407	365467	174.564	349.713	215783	318668	217625	295686	122556	243635	الإجمالي	
%66.3	%100	%49.9	%100	%67.7	%100	73.6	%100	%53.48	%100	النسبة	

* النسبة من إجمالي الناخبين في المحافظة

** النسبة من إجمالي الناخبين في المملكة

موقع انتخابات البحرين التابع لهيئة الإفتاء والتشريع في مملكة البحرين

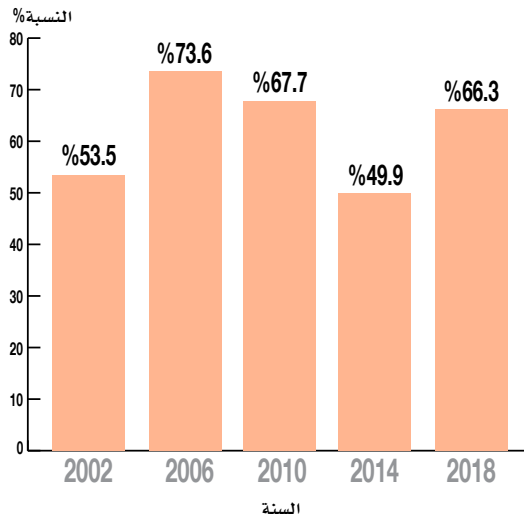
<http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY>

من خلال الجدول السابق نلاحظ التالي:

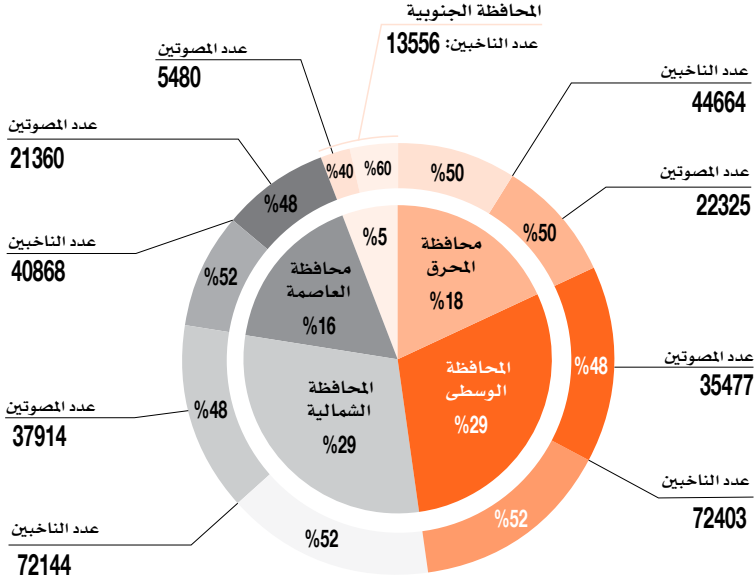
- منذ أول انتخابات جرت في مملكة البحرين تعتبر المحافظة الشمالية هي المحافظة الكبرى من حيث عدد الناخبين على مستوى المملكة، ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى المحافظة الوسطى في انتخابات 2002، حيث كانت الهيئة الناخبة هي الكبرى في هذه المحافظة، وقد تراوحت نسبة الكتلة الناخبة في المحافظة الشمالية ما بين 29% و35% من إجمالي الهيئة الناخبة في المملكة عموماً، أي حوالي ثلث الناخبين. وهو ما جعلها المحافظة الكبرى من حيث عدد الدوائر الانتخابية، رغم كونها ليست المحافظة الكبرى من حيث المساحة الجغرافية. وهو ما انعكس أيضاً على كونها الكبرى من حيث كم المترشحين كما أسلفنا في تحليل ذلك سابقاً.

شكل (1-3)

نسب عدد المصوتين من إجمالي الناخبين في المملكة
في الفترة 2002-2018

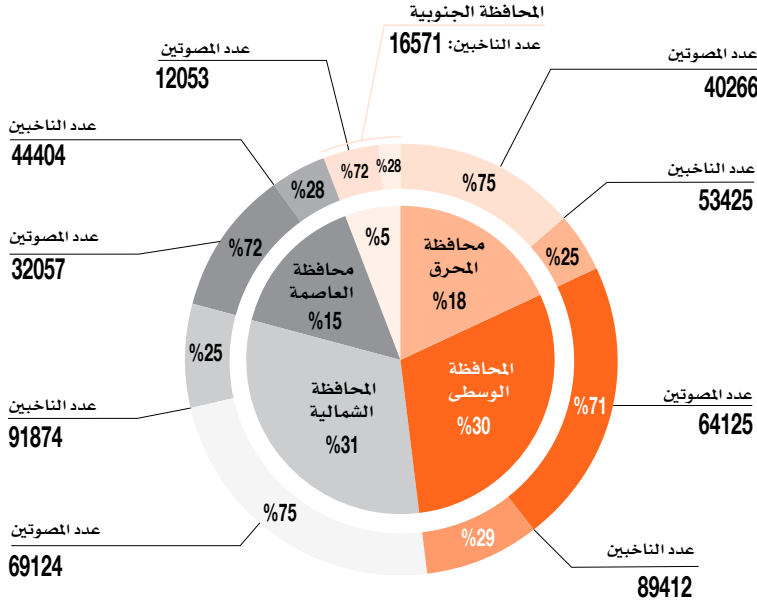


شكل (2-3)
تطور الهيئة الناخبة نيابيا موزعة على المحافظات
عام 2002



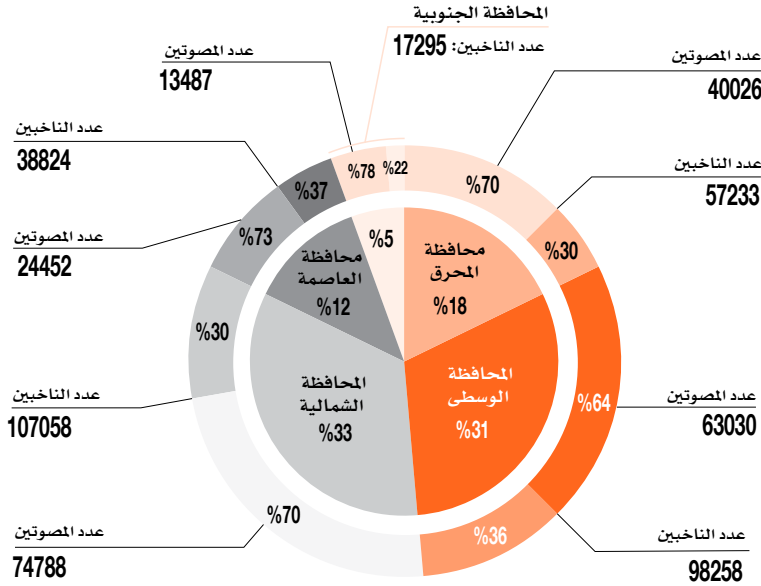
• من جهة أخرى فإن المحافظة الجنوبية رغم أنها المحافظة الكبرى من حيث المساحة الجغرافية فقد حافظت على كتلتها الانتخابية باعتبارها الكتلة الصغرى منذ انتخابات 2002، ولم تخرج عن هذه القاعدة إلا في عام 2014 حيث كانت محافظة المحرق هي الأقل من حيث عدد أعضاء الهيئة الناخبة بالمقارنة بباقي محافظات المملكة. إلا أنه يُلاحظ أنه مع إلغاء المحافظة الوسطى قبل انتخابات 2014 وبعد أن كانت نسبة الهيئة الناخبة في المحافظة الجنوبية لا تتجاوز 6% من إجمالي الهيئة الناخبة في البحرين، فقد قفزت هذه النسبة لتشكل حوالي خمس الهيئة الناخبة في المملكة عموماً، وتم تقسيمها إلى عشر دوائر انتخابية.

شكل (3-3)
تطور الهيئة الناخبة نيابيا موزعة على المحافظات
عام 2006



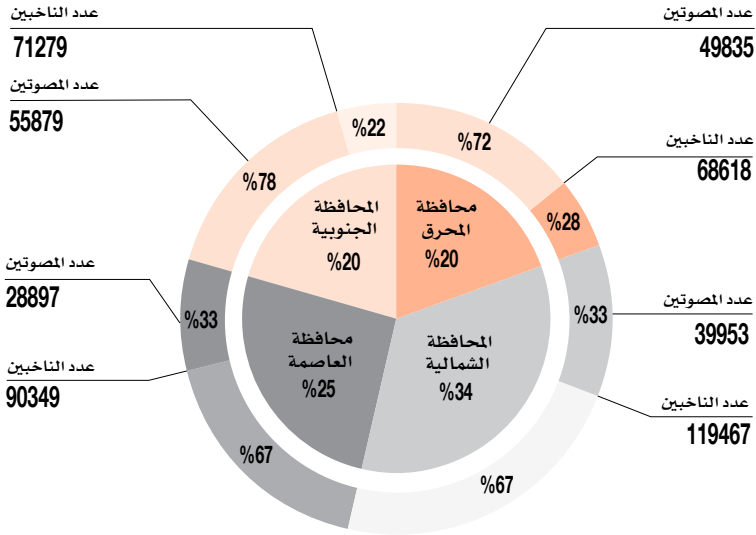
من حيث المشاركة الانتخابية فإن المحافظة الجنوبية حافظت على كونها المحافظة الكبرى من حيث نسبة المشاركة في الانتخابات، فمن بين خمسة انتخابات نيابية جرت في المملكة منذ عام 2002 استحوذت المحافظة الجنوبية على النسبة الكبرى من المشاركة الانتخابية في ثلاثة انتخابات متتالية وهي انتخابات 2010، و2014، و2018. وقد زادت نسبة المشاركة الانتخابية في تلك المحافظة عن 70% من إجمالي الهيئة الناخبة منذ انتخابات 2006، ولم تخرج عن هذه القاعدة إلا انتخابات 2002 حيث كانت المحافظة الجنوبية هي المحافظة الأقل على مستوى المملكة من حيث نسبة المشاركة الانتخابية بالمقارنة بباقي المحافظات الأخرى. حيث شكلت نسبة المشاركة الانتخابية في تلك الفترة حوالي 40% من إجمالي الهيئة الناخبة في المحافظة.

شكل (4-3)
تطور الهيئة الناجبة نيابيا موزعة على المحافظات
عام 2010

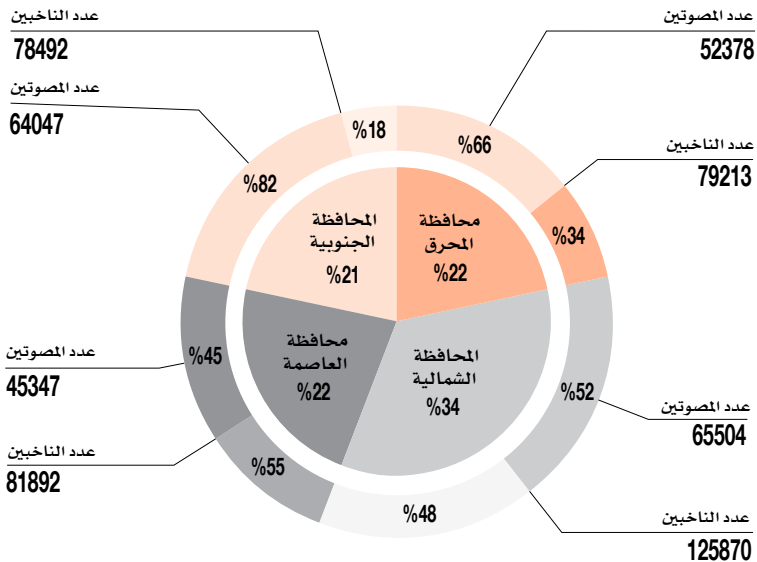


يبدو أن الفرضية الانتخابية العالمية التي تذهب إلى القول أنه كلما زادت درجة تحضر المجتمعات قلت نسبة مشاركتهم في الانتخابات قد فرضت صحتها على الانتخابات النيابية في مملكة البحرين، فالعاصمة التي هي من المفترض المقر الرئيسي للحضر والمؤسسات الحكومية وأبناء الطبقة الوسطى بالإضافة إلى وجود نسبة تعليم مرتفعة فيها- قد شكلت النسبة الأقل من حيث المشاركة في الانتخابات النيابية. ومن بين الانتخابات الخمس التي جرت في المملكة منذ عام 2002 كانت محافظة العاصمة هي الأقل في ثلاث انتخابات هي 2010، و2014، و2018 حيث تراوحت نسب المشاركة ما بين 32% : 63% في حين كانت المحافظة الجنوبية هي الأقل في انتخابات 2002، وكانت المحافظة الوسطى هي الأقل في انتخابات 2006.

شكل (5-3)
تطور الهيئة الناخبة نيابيا موزعة على المحافظات
عام 2014



شكل (6-3)
تطور الهيئة الناخبة نيابيا موزعة على المحافظات
عام 2018

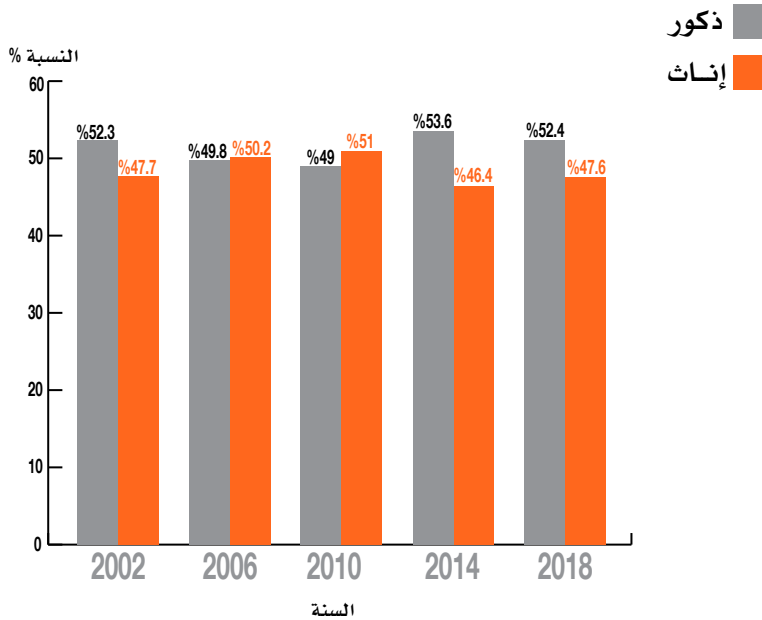


جدول (4)
التطور النوعي للمشاركة الانتخابية 2002 - 2018

إناث	ذكور	العام
%47.7	%52.3	2002
%50.2	%49.8	2006
%51	%49	2010
%46.41	%53.59	2014
%47.6	%52.4	2018

موقع انتخابات البحرين التابع لهيئة الإفتاء والتشريع في مملكة البحرين
<http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY>

شكل (3-7)
التطور النوعي للمشاركة الانتخابية 2002-2018



أما على المستوى النوعي في المشاركة الانتخابية فنستطيع ملاحظة التالي:

- يشكل الإناث في مملكة البحرين حوالي 49% من إجمالي المواطنين في المملكة،⁽²¹⁾ وهي ذات نسبة كتلتهم الانتخابية، وهي نسبة متوازنة مع نسبة الذكور، وهو الأمر الذي انعكس على الانتخابات التي جرت في مملكة البحرين منذ عام 2002، حيث كانت نسبة المشاركة النسائية في الانتخابات متقاربة بشكل كبير مع نسب المشاركة الذكورية، بل إن نسبة المشاركة النسائية تفوقت على الرجال في انتخابات 2006، و2010 في حين استحوذ الرجال على النسبة الكبرى في انتخابات 2002، و2014، و2018.
- يعتبر تقارب هذه النسب مؤشراً على وعي المرأة السياسي بحقوقها وحرصها على أن يشكل سلوكها التصويتي ثقلًا واضحًا في العملية الانتخابية، وهو يبدو أنه تحقق وخاصة في الانتخابات النيابية عام 2018. والتي شاركت فيها 40 سيدة تنافسن في معظم المحافظات والدوائر الانتخابية وحصلن على كتلة تصويتية شكلت حوالي 15% من إجمالي من صوتوا لجميع المرشحين، رغم أنهن شكلن نسبة 13.7% فقط من إجمالي المترشحين للانتخابات النيابية التي جرت في عام 2018، وهي نسبة تشكل أكبر من ضعف حجم الكتلة التصويتية للمرأة في انتخابات 2014 والتي لم تحصل المرأة فيها إلا على نسبة 6.6% من إجمالي الكتلة التصويتية رغم أنهن شكلن حوالي 9% من إجمالي عدد المترشحين في انتخابات 2014⁽²²⁾. وهو ما يعكس أيضًا وعي الناخب البحريني وقوة الخطاب الانتخابي الذي قدمته المرأة في انتخابات برلمان 2018.

21- البحرين في أرقام (تقرير صادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين عام 2016).
22- بلغ إجمالي عدد الأصوات التي حصلت عليها المرأة في انتخابات 2014 حوالي 11 ألف صوت من إجمالي 174 ألف صوت شاركوا في تلك الانتخابات. <https://www.bipd.org/Election/Bank%20information> موقع معهد البحرين للتنمية السياسية.

وأخيراً فقد شكلت المشاركة الانتخابية في كل من الانتخابات النيابية والبلدية مؤشراً واضحاً على النضج التدريجي لعملية التحول الديمقراطي في مملكة البحرين والتي بدأت ملامحها في البروز منذ وصول الملك حمد إلى سدة الحكم في عام 1999 وتبنيه نهجاً إصلاحياً انفتاحياً ديمقراطياً متدرجاً استطاع من خلاله أن يقدم للمواطن البحريني رؤيته السياسية من خلال انتخابات جرت على مدار 16 عاماً شاركت فيها كل قوى المجتمع من رجال ونساء من كافة مناطق المملكة تفاوتت فيها نسب المشاركة ولكنها كانت في كل مرة أكثر عقلانية ورشادة في تطوير الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة. ولكن هل انعكست تلك العقلانية في المشاركة الانتخابية على نتائج الانتخابات؟

المبحث الرابع: نتائج الانتخابات

1-4 الانتخابات النيابية

كانت نتائج الانتخابات النيابية انعكاساً واضحاً للحراك السياسي الموجود على الأرض في مملكة البحرين، وبقدر فاعلية هذا الحراك وجديته كانت النتائج تعبيراً عنه. وسوف نقوم بتحليل نتائج الانتخابات بناءً على أربعة معايير كالتالي:

1-1-4 الجمعيات السياسية

رغم قدم الحركات السياسية الموجودة في مملكة البحرين بل أسبقية بعضها على إنشاء الدولة ذاتها فإن الباحث فضّل التعامل مع الجمعيات السياسية الرسمية التي نشأت بموجب قانون الجمعيات السياسية الصادر عام 2001، مستثنياً تلك الحركات السياسية التي لم تتحول إلى جمعيات سياسية بموجب القانون أو تلك التي أعادت تنظيم صفوفها لتصبح جمعية أهلية وليست جمعية سياسية، بالإضافة إلى ذلك فإن الباحث وضع في اعتباره أن هناك جمعيات خالفت قوانين إنشائها فتم حلها نتيجة لتلك المخالفات، وبالتالي لا مجال في هذه الحالة للبحث في تمثيلها أو تواجدها داخل مجلس النواب.

جدول (5)

تطور عدد مقاعد الجمعيات السياسية في مجلس النواب من عام 2002- عام 2018

2018	2014	2010	2006	2002	الجمعية	تاريخ التأسيس	م
المقاعد النيابية	المقاعد النيابية	المقاعد النيابية	المقاعد النيابية	المقاعد النيابية			
4	2	4	5	6	جمعية الأصالة الإسلامية	2002	1
					جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي	2002	2
					جمعية الشورى الإسلامية	2002	3
				2	جمعية ميثاق العمل الوطني	2001	4
					جمعية التجمع الوطني الدستوري	2002	5
	1	3	7	8	جمعية المنبر الوطني الإسلامي	2002	6
	1			4	جمعية الرابطة الإسلامية	2002	7
					جمعية الفكر الحر	2002	8
2				3	جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي	2001	9
					جمعية التجمع القومي الديمقراطي	2002	10
					جمعية الحوار الوطني (الحوار)	2002	11
					جمعية حركة العدالة الوطنية (عدالة)	2006	12
					جمعية الصف الإسلامي (صف)	2007	13
1					جمعية تجمع الوحدة الوطنية (التجمع)	2011	14
					جمعية الإرادة والتغيير الوطنية	2012	15
					جمعية التجمع الوطني الديمقراطي	2005	16
7	4	7	12	23	الإجمالي		

موقع انتخابات البحرين التابع لهيئة الإفتاء والتشريع في مملكة البحرين

<http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY>

من خلال الجدول السابق يتضح لنا التالي⁽²³⁾:

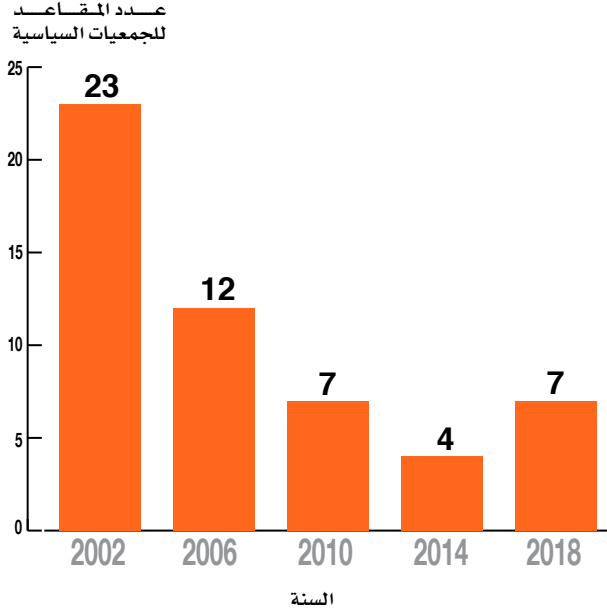
- أن إجمالي الجمعيات السياسية في مملكة البحرين هو فقط 16 جمعية سياسية موزعين على كافة مناطق المملكة.
- أن أكثر هذه الجمعيات نشأت بمجرد صدور قانون الجمعيات السياسية عام 2001 وبالتالي فقد نشأت خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2002 إحدى عشر جمعية سياسية.
- أن باقي الجمعيات قد نشأ في الفترة من عام 2005 حتى عام 2012 وكان آخر تلك الجمعيات التي تمت الموافقة عليها هي جمعية الإرادة والتغيير الوطنية.
- أن من بين 16 جمعية سياسية هناك خمس جمعيات دينية.
- أن هناك 10 جمعيات سياسية لم يسبق لها الفوز بأي عدد من المقاعد في الانتخابات النيابية منذ انطلاقتها عام 2002.
- أن جمعيتي الأصالة والمنبر الإسلامي كانتا هما الجمعيتين الأكثر استحواذاً على مقاعد الجمعيات السياسية في مجلس النواب منذ عام 2002 وحتى عام 2018 وإن خرجت جمعية المنبر الإسلامي خالية الوفاض من الانتخابات النيابية الأخيرة عام 2018.
- كانت جمعية المنبر التقدمي اليسارية من الجمعيات المدنية التي استحوذت على مقاعد جيدة بالمقارنة بباقي الجمعيات الأخرى وخاصة في انتخابات 2002، و2018 بمجموع مقاعد بلغ خمسة مقاعد (ثلاثة مقاعد في انتخابات 2002 ومقعدين في انتخابات 2018).

23- قائمة الجمعيات السياسية المعترف بها تم الحصول عليها من خلال مخاطبة رسمية بين الباحث ووزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين بتاريخ 8 مايو عام 2017 وقد صدر بعد المراسلة حكم نهائي من القضاء البحريني بحل جمعية وعد، (أنظر الملاحق).

- كان لجمعية الرابطة الإسلامية، وهي جمعية دينية أيضاً، عدد محدود من المقاعد في انتخابات 2002 بلغ أربعة مقاعد إلا أنها لم تفز إلا بمقعد واحد فقط في انتخابات 2014.
- أن تجمع الوحدة الوطنية ورغم إعلان تأسيسه عام 2011 إلا أنه لم يكن له أي نصيب من المقاعد باستثناء مقعد واحد في انتخابات 2018.
- لم تحظ الجمعيات السياسية التسع المشاركة في انتخابات 2014 وهي: (الأصالة، المنبر الإسلامي، تجمع الوحدة الوطنية، الميثاق، الرابطة، الصف، الوسط العربي، الوطن، الحوار الوطني) والتي قدمت 27 مترشحاً في 18 دائرة انتخابية إلا بأربعة مقاعد فقط، فيما نال المستقلون 36 مقعداً. وظفرت ثلاث جمعيات سياسية فقط بمقاعد لها في مجلس النواب، وهي الأصالة التي حصدت مقعدين، والمنبر الإسلامي مقعداً وحيداً، وجمعية الرابطة مقعداً واحداً أيضاً.
- لم تفز الجمعيات السياسية الخمس المشاركة في انتخابات 2018 وهي: (الأصالة، المنبر الإسلامي، تجمع الوحدة الوطنية، الصف الإسلامي، المنبر التقدمي) والتي قدمت 15 مترشحاً في 12 دائرة انتخابية إلا بسبعة مقاعد فقط، فيما نال المستقلون 33 مقعداً. وظفرت ثلاث جمعيات سياسية فقط بتلك المقاعد وهي الأصالة التي حصدت أربعة مقاعد، والمنبر التقدمي مقعدين، وتجمع الوحدة الوطنية مقعداً واحداً.

شكل (1-4)

تطور عدد مقاعد الجمعيات السياسية
في مجلس النواب من عام 2002 - عام 2018



وهكذا فإنه ومن خلال الشكل السابق نستطيع أن نستنتج أن الناخب البحريني غالباً ما كان تفضيله يتجه إلى التصويت لصالح المستقلين بعيداً عن مرشحي الجمعيات السياسية، وهو أمر له دلالتان:

الأولى: ضعف هذه الجمعيات وعدم قدرتها على التواصل الفعال مع المواطنين والتأثير عليهم.

الثانية: أن المواطن البحريني ليست لديه قناعة كافية بالأيديولوجيات، ويميل أكثر إلى مرشحي الخدمات الاجتماعية أو إلى المرشح المستقل الذي يستطيع أن يلامس ببرنامجه الانتخابي تطلعات الناخبين ومطالبهم.

4-1-2 التوزيع النوعي

مثلما شكلت المشاركة الانتخابية النسائية منحًا صاعدًا منذ انتخابات 2002 وحتى انتخابات 2018 فقد شكلت نتائج تلك الانتخابات انعكاسًا واضحًا لتلك المشاركة وذلك كما سيتضح في الجدول التالي:

جدول (6)

تطور التوزيع النوعي للمقاعد النيابية
في انتخابات 2002 و2006 و2010 و2014 و2018

م	العام	مقاعد الذكور	مقاعد الإناث	الإجمالي
1	2002	40	0	40
2	2006	39	1	40
3	2010	36	4	40
4	2014	37	3	40
5	2018	34	6	40

موقع انتخابات البحرين التابع لهيئة الإفتاء والتشريع في مملكة البحرين
<http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY>

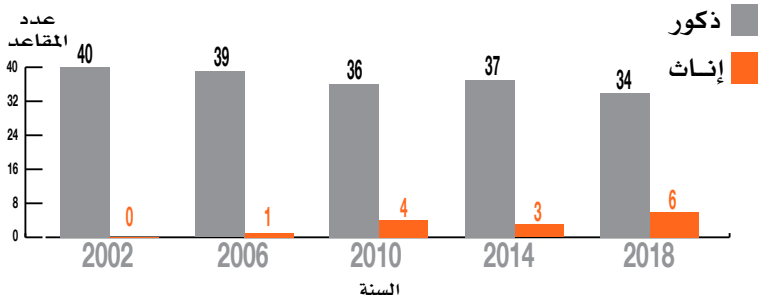
من خلال الجدول السابق نستطيع ملاحظة التالي:

- أنه رغم الإتاحة الدستورية والقانونية لترشح المرأة إلا أنه يبدو أن الثقافة المجتمعية لم تمكن المرأة من الفوز بأي مقعد في انتخابات 2002، لكن في الفصل التشريعي الثاني عام 2006 بدأت المرأة في الظهور في مجلس النواب وإن كان ظهوراً محدوداً وغير ظاهر لأنه ارتبط بفوز بالتزكية فقط للنائبة لطيفة القعود.

- بدأت المشاركة الحقيقية للمرأة في الظهور في عام 2010 حيث فازت المرأة بأربعة مقاعد نيابية مسيطرة بذلك على حوالي 10% من إجمالي مقاعد مجلس النواب.
- كانت انتخابات 2014 رغم كم المشاركة النسائية فيها محدودة من حيث عدد المقاعد، وبعد أن استحوذت المرأة على حوالي أربعة مقاعد في الانتخابات السابقة (2010) خسرت مقعداً منها وصارت مقاعد المرأة فقط ثلاثة مقاعد معظمها من المحافظة الشمالية.
- أما في انتخابات 2018 ومع كثافة عدد المترشحات وظهور دور قوي للعديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم المرأة في الانتخابات النيابية، مثل المجلس الأعلى للمرأة ومعهد البحرين للتنمية السياسية، فقد انعكس ذلك وبقوة على استحواد المرأة على ستة مقاعد نيابية ليكون هذا المجلس هو الأكبر في تاريخ البحرين من حيث كم استحواد النساء على مقاعد في المجلس النيابي. وقد توج هذه النجاح بانتخاب امرأة لأول مرة في تاريخ المملكة ومنطقة الخليج عموماً رئيساً لمجلس النواب وهي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل التي فازت بالمنصب بعد منافسة ساخنة مع مرشحين اثنين من الرجال.

شكل (2-4)

تطور التوزيع النوعي للمقاعد النيابية في انتخابات 2018-2002



4-1-3 معدل دوران النخبة البرلمانية:

جدول (7)

قائمة بأعضاء مجلس النواب البحريني في الفترة من عام 2002-2018

الرقم	2002	2006	2010	2014	2018
1	سعدي محمد عبدالله	عادل عبدالرحمن العسومي	عادل عبدالرحمن العسومي	نبيل عبد الله البلوشي	عادل العسومي
2	عيسى حسن بن رجب	خليل إبراهيم المرزوق	خليل إبراهيم المرزوق	عبدالحليم عبدالله مراد	سوسن محمد كمال
3	إبراهيم يوسف عبدالله	جاسم أحمد المؤمن	السيد هادي حسن الموسوي	جمال داود سلمان	معدوح عباس الصالح
4	عبدالهادي أحمد مرهون	عبدالجليل خليل إبراهيم	عبدالجليل خليل إبراهيم	ذياب محمد النعيمي	عمار أحمد البناي
5	حسن عيد بوخماس	محمد يوسف مزعل	محمد يوسف مزعل	عادل عبدالرحمن العسومي	أحمد السلوم
6	أحمد إبراهيم بهزاد	عبدالرحمن راشد بومجيد	عبدالرحمن راشد بومجيد	عبدالرحمن علي بوعلي	معضومة عبدالرحيم
7	يوسف حسين الهرمي	عبدالعزیز حسن أبل	عبدالمجيد محمد السبع	علي عيسى بوفرسن	زينب عبدالأمير
8	عبدالله جعفر العالي	السيد جميل كاظم حسن	السيد جميل كاظم حسن	عبدالرحمن راشد بومجيد	فاضل السواد
9	عيسى جاسم المطوع	عادل عبدالرحمن المعاودة	عادل عبدالرحمن المعاودة	فاطمة عبدالمهدي المعصور	عمار حسين عباس
10	عبدالعزیز جلال المير	إبراهيم محمد بومنديل	عبدالحميد جلال المير	محسن علي البكري	علي محمد إسحاق
11	علي أحمد عبدالله	علي أحمد عبدالله	علي أحمد عبدالله	محمد حسن الجودر	حمد أحمد الكوهجي
12	عيسى أحمد أبوالمفتح	عيسى أحمد أبوالمفتح	محمود يوسف المحمود	أحمد إبراهيم الملا	إبراهيم النعيمي
13	عادل عبدالرحمن المعاودة	سامي علي قمبر	عيسى عبدالجبار الكوهجي	أسامة عبدالحميد الخاجة	محمد عيسى
14	علي محمد السماهيجي	حمزة علي كاظم	علي راشد العشري	أحمد عبدالواحد قراطة	عيسى عبدالجبار الكوهجي
15	عثمان محمد شريف الريس	ناصر الشيخ عبد الله الفضالة	عثمان محمد شريف الريس	جمال علي بوحسن	خالد صالح بوعتق
16	غانم فضل البوعيين	غانم فضل البوعيين	غانم فضل البوعيين	رؤى بدر الحايكي	هشام العشري
17	محمد حسين الخياط	علي سلمان أحمد	مطر إبراهيم علي	عبدالله علي بن حويل	عمار سامي قمبر
18	جاسم محمد الموالي	مكي هلال مكي	علي مهدي الأسود	عيسى عبدالجبار الكوهجي	يوسف أحمد النوادي
19	سمير عبدالله الشويخ	عبدالحسين أحمد المنقوي	عبدالحسين أحمد المنقوي	محمد إسماعيل العمادي	كلثم عبدالكريم الحايكي
20	عبدالعزیز عبدالله الموسى	حسن سالم الدوسري	حسن سالم الدوسري	محمد سلمان أحمد	فاطمة القطري
21	عباس حسن إبراهيم	محمد جميل الجمري	السيد محمد مجيد شبر	د. جميلة منصور السمك	عبدالله إبراهيم الدوسري
22	محمد خالد إبراهيم	محمد خالد إبراهيم	محمد إسماعيل العمادي	خليفة عبدالله الغانم	غازي آل رحمة
23	يوسف زين العابدين زيتل	جاسم حسين علي	جاسم حسين علي	علي حسن العطيش	سيد فلاح هاشم
24	أحمد عبدالله حاجي	جواد فيروز غلوم	جواد فيروز غلوم	عيسى أحمد تركي	عبد النبي سلمان أحمد
25	جاسم حسن عبدالعال	حسن علي محمد	حسن علي محمد	غازي فيصل آل رحمة	أحمد الدمستاني
26	فريد غازي جاسم	جلال فيروز غلوم	سلمان عبدالله سالم	مجيد محسن المعصور	عبد الله النوادي
27	عبد النبي سلمان أحمد	السيد عبدالله مجيد العالي	السيد عبدالله مجيد العالي	ناصر عبدالرضا القصير	يوسف زين العابدين زيتل
28	جهاد حسن بوكمال	إبراهيم محمد الحادي	عدنان محمد المالكي	محمد جعفر ميلاد	باسم المالكي
29	صلاح علي محمد	صلاح علي محمد	عيسى علي القاضي	إبراهيم جمعة الحمادي	محمد بوجمود
30	أحمد حسين إبراهيم	عبدعلي محمد حسن	عبدعلي محمد حسن	عباس عيسى الماضي	محمود مكي البحراني
31	محمد عبدالله أن عباس	السيد حيدر حسن علي	حسن عيسى مرزوق	علي يعقوب المقلة	أحمد العامر
32	علي محمد مطر	عبدالحليم عبد الله مراد	عبدالحليم عبد الله مراد	جلال كاظم حسن	عيسى علي القاضي
33	عبداللطيف أحمد الشيخ محمد	عبداللطيف أحمد الشيخ محمد	عبداللطيف أحمد الشيخ محمد	حمد سالم الدوسري	أحمد الأنصاري
34	خليفة أحمد الظهراني	خليفة أحمد الظهراني	خليفة أحمد الظهراني	ماجد إبراهيم الماجد	علي أحمد زايد
35	جاسم أحمد عبدالكريم السعدي	جاسم أحمد السعدي	جاسم أحمد السعدي	عبدالحميد عبدالحسين أحمد	فوزية بنت عبدالله زيتل
36	حمد خليل المهدي	حمد خليل المهدي	عبدالله علي بن حويل	خالد عبدالعزیز الشاعر	عبد الرزق الخطاب
37	سامي محسن محمد البحري	سامي محسن محمد البحري	أحمد إبراهيم الملا	محمد يوسف المعرفي	علي ماجد النعيمي
38	عبدالله خلف راشد الدوسري	عبدالله خلف راشد الدوسري	عبدالله خلف الدوسري	أس علي بوهندي	محمد السبيسي
39	محمد إبراهيم الكعبي	خميس حمد الزميحي	خميس حمد الزميحي	علي عبدالله العرادي	بدر سمود الدوسري
40	محمد فيحان الدوسري	لطيفة محمد القعود	لطيفة محمد القعود	عادل حميد عبد الحسين	عيسى الدوسري

الإسم المظلل سبق له الفوز بمقعد في الانتخابات السابقة

من موقع الانتخابات الخاص بمعهد البحرين للتنمية السياسية
<https://www.bipd.org/Election/Bank%20information>

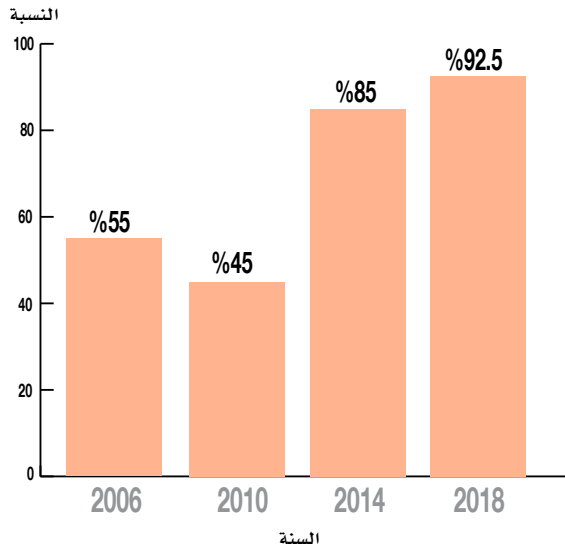
نستطيع قياس نسبة التغيير داخل النخبة البرلمانية من خلال نسبة الأعضاء الجدد في كل مجلس ومن خلال رصد هؤولاء، وبعد استثناء مجلس 2002 باعتباره أول مجلس يدخل في نطاق تلك الدراسة نستطيع ملاحظة التالي:

- انتخابات 2006: بلغ عدد الأعضاء الجدد 29 عضواً جديداً يمارسون العمل النيابي لأول مرة، بنسبة تغيير بلغت 55% من إجمالي الأعضاء يقابلهم 11 عضواً سبق لهم عضوية مجلس النواب لمرة واحدة فقط، والاستثناء لأكثر من مرة واحدة.
- انتخابات 2010: بلغ عدد الأعضاء الجدد 18 عضواً جديداً يمارسون العمل النيابي لأول مرة، بنسبة تغير بلغت 45% يقابلهم 22 عضواً سبق لهم عضوية مجلس النواب لمرة واحدة فقط على الأقل والاستثناء لأكثر من مرة واحدة.
- انتخابات 2014: بلغ عدد الأعضاء الجدد 34 عضواً جديداً يمارسون العمل النيابي لأول مرة بنسبة تغيير بلغت 85% يقابلهم ثمانية أعضاء سبق لهم عضوية مجلس النواب لمرة واحدة فقط، والاستثناء لأكثر من مرة واحدة.
- انتخابات 2018: بلغ عدد الأعضاء الجدد 37 عضواً جديداً، بنسبة تغيير بلغت 92.5% يقابلهم ثلاثة أعضاء فقط سبق لهم عضوية مجلس النواب في 2014.

وهكذا من خلال الرصد السابق نستطيع ملاحظة أن مجلسي 2006 و2010 لم يكن معدل دوران النخبة فيهما سريعاً حيث تركز التغيير فقط في حوالي نصف أعضاء المجلس، في حين احتفظ النصف الآخر بمقاعدهم، أما مع مجلس 2014 فقد وضح أن معدل دوران النخبة البرلمانية بدأ في التسارع، فبلغ نسبة التغيير في مجلس 2014م 82.5%

من إجمالي أعضاء المجلس، ووصلت ذروة التغيير في مجلس عام 2018 حيث بلغت النسبة 92.5% وهي نسبة كبيرة تعكس رغبة شعبية واضحة في إحداث تغيير حقيقي في بناء النخبة البرلمانية في المملكة.

شكل (3-4)
معدل دوران النخبة النيابية
عام 2018-2006



4-1-4 التوزيع العمري لأعضاء مجلس النواب

عادة ما يشكل مؤشر العمر عاملاً هاماً في تحليل خيارات الناخب في المقام الأول ثم للاتجاهات المحددة لسلوكيات عضو مجلس النواب في المستقبل، وتعتبر الحالة المثالية هي الحالة التي يتوازن فيها أصحاب الأعمار المنخفضة مع أصحاب الأعمار المتوسطة والكبيرة، وهو ما سنحاول رؤيته في تحليل التوزيع العمري داخل مجلس النواب. إلا أنه لأمر متعلق بنقص المعلومات لم يستطع الباحث التطرق إلى التوزيع العمري للفصول التشريعية الأول والثاني والثالث، مكتفين بتحليل التوزيع العمري للفصل التشريعي الرابع والفصل التشريعي الخامس، حيث نرى أنها تشكل مؤشراً واضحاً إلى حد كبير على الاتجاهات العمرية لأعمار أعضاء مجلس النواب.

إلا أنه من الأهمية ملاحظة أن الباحث قد تجنب استخدام المراحل العمرية المعروفة من مرحلة الشباب إلى مرحلة الكهولة إلى مرحلة الشيخوخة لعدم انطباق بعضها على المراحل العمرية للأعضاء، فعلى سبيل المثال: تميل بعض المنظمات الدولية والإقليمية بتحديد مرحلة الشباب من سن 15 إلى 29 عاماً، في حين ينظم الدستور والقوانين البحرينية سن الترشح من 30 عاماً، الأمر الذي يخرج كل أعضاء المجلس من مرحلة الشباب، لذا فقد أثر الباحث استخدام المدى العمري العشري (30 - أقل من 40، 40 - أقل من 50... إلخ) مؤشراً للتحليل.

جدول (8)

التوزيع العمري للنواب في مجلسي 2014 و2018

60- أقل من 70		50- أقل من 60		40- أقل من 50		30- أقل من 40		المرحلة العمرية
2018	2014	2018	2014	2018	2014	2018	2014	
0	0	1	4	7	5	2	1	العاصمة
0	0	1	3	4	4	3	1	المحرق
2	0	3	3	3	3	4	6	الشمالية
2	0	6	4	1	4	1	2	الجنوبية
4	0	11	14	15	16	10	10	الإجمالي

من موقع الانتخابات الخاص بمعهد البحرين للتنمية السياسية
<https://www.bipd.org/Election/Bank%20information>

من خلال الجدول السابق نستطيع ملاحظة التالي:

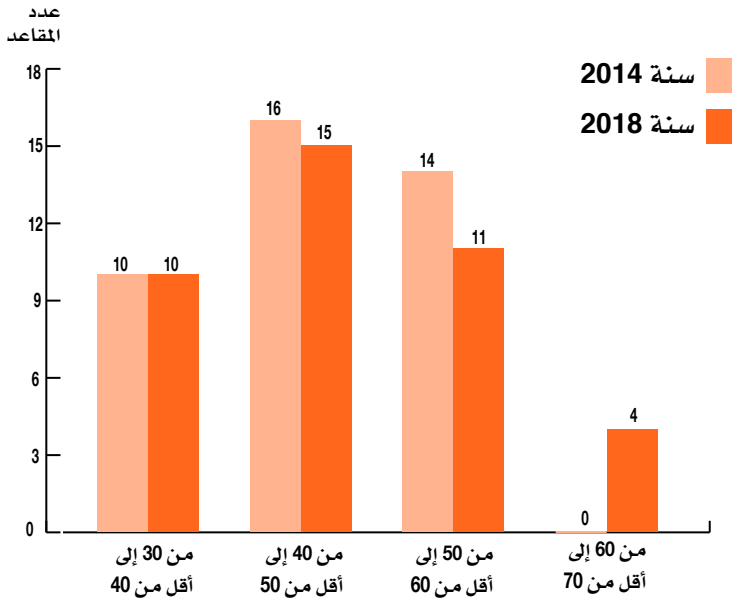
1. التساوي الكامل بين المرحلة العمرية من 30 - أقل من 40 عاماً في مجلس 2014 ومجلس 2018 حيث استحوذت هذه المرحلة على نسبة 25% من إجمالي أعضاء المجلس، وهو مؤشر على أن فعالية المجلس في هذه المرحلة ستكون متساوية بما فيها تواضع الخبرة الحياتية ونشاطية الأداء النيابي والإعلامي.
2. هناك تساوي نسبي في المرحلة العمرية من 40 - أقل من 50 وهناك من يطلق على هذه المرحلة مرحلة الكهولة وهي مرحلة تتسم بتغليب العقل في سلوك العضو وميله الدائم إلى الحلول الواقعية المبنية على معلومات. وقد شكلت هذه المرحلة العمرية نسبة 40%، و37,5% على التوالي، وهي نسبة استحواذ جيدة يستطيع أصحاب هذه المرحلة العمرية في حالة التنسيق بينهم التأثير على اتجاهات مجلس النواب.

3. تفوق مجلس 2014 على مجلس 2018 في المرحلة العمرية من 50- أقل من 60 حيث استحوذت على نسبة 35% من المجلس الأول وعلى 27,5% في المجلس الثاني، وهو مؤشر إلى تفوق مجلس 2014 على المجلس التالي له فيما يتعلق بطول الخبرة الحياتية والقدرة على تقييم الأمور تقييماً أكثر واقعية.

4. فيما خلا نهائياً مجلس 2014 من المرحلة العمرية من 60 - أقل من 70 كان هناك أربعة أعضاء من هذه المرحلة في مجلس 2018 بنسبة 10% من إجمالي أعضاء المجلس، وهي مرحلة عمرية تضي قدراً أكبر من الخبرة والحكمة على أعضاء هذا المجلس، وخاصة إذا كان أبناء هذه المرحلة العمرية ممن يتمتعون بخبرة سياسية أو قانونية تؤهلهم للعب هذا الدور.

شكل (4-4)

التوزيع العمري للنواب خلال الفصلين التشريعيين 2014، 2018



4-2 الانتخابات البلدية

كانت نتائج الانتخابات البلدية أقل من حيث حجم التغيير عن الانتخابات النيابية، وقد تجسد ذلك في الانتخابات البلدية الأخيرة عام 2018 والتي شهدت معدل تغيير واضح ولكن ليس بوضوح التغيير الحادث في المجلس النيابي، فمن بين 30 مقعداً بالانتخاب تم تغيير خمسة وعشرين مقعداً ولم يعد من الأعضاء القدامى سوى خمسة فقط، كانوا موزعين على المحافظات الثلاث، ولكن الظاهرة الأبرز في تلك الانتخابات هي وجود عدد واضح من الأعضاء في المجالس البلدية فضلوا الترشح للانتخابات النيابية بل إن بعضهم فاز بالفعل.

وطبقاً للقانون البحريني فإن جلالته الملك يكون له الحق في تعيين أعضاء مجلس أمانة العاصمة وعددهم عشرة أعضاء على الأقل وقد تم إقرار هذا القانون قبل انتخابات 2014⁽²⁴⁾، وذلك حتى يتسنى وجود أصحاب الخبرات والكفاءات الوطنية في إدارة البلديات. وأيضاً من أجل إحداث التوازن النوعي بين الذكور والإناث في تشكيل البلديات.

وفيما يلي تحليل لنتيجة الانتخابات بناءً على المعيار الزمني ومعيار النوع ومعدل دوران النخبة البلدية.

24- قانون رقم 24 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون البلديات (أنظر الملاحق).

جدول (9)

تطور التوزيع النوعي للمقاعد البلدية
في انتخابات 2002 و2006 و2010 و2014 و2018 وتعيين
أعضاء مجلس أمانة العاصمة

الإجمالي	الإناث	الذكور	العام	
40	0	40	2002	1
40	0	40	2006	2
40	1	39	2010	3
40	9	31	2014	4
40	9	31	2018	5

من موقع الانتخابات الخاص بمعهد البحرين للتنمية السياسية

<https://www.bipd.org/Election/Bank%20information>

من خلال الجدول السابق نستطيع ملاحظة التالي:

1. أن أول مجلسين ورغم وجود العديد من المترشحات، فإن أحدًا منهن لم يستطع الوصول إلى المجالس البلدية بالانتخاب، وهو ما يفسر بحداثة التجربة الديمقراطية وعدم إدراك الثقافة الوطنية آنذاك بالدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في المجال العام.
2. كانت أول مشاركة نسائية في المجالس البلدية من خلال مجلس 2010، حيث فازت امرأة واحدة فقط، مما شكل بداية لوجود نسائي، ورغم تواضعه فإنه شكل بداية حقيقية لتمكين المرأة اجتماعيًا.
3. كانت القيادة البحرينية حريصة على إحداث توازن نوعي بين الرجال

في المجالس البلدية بالإضافة إلى الرغبة -التي أشرنا إليها سلفاً- في ضرورة التوازن بين عامل الخبرة وعامل الإرادة الشعبية، لذلك كان قرار القيادة إنشاء مجلس أمانة العاصمة الذي يتكون من عشرة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من قبل جلالة الملك، على أن يكون لهذا المجلس اختصاصات ومهام المجلس البلدي المنتخب ذاتها.

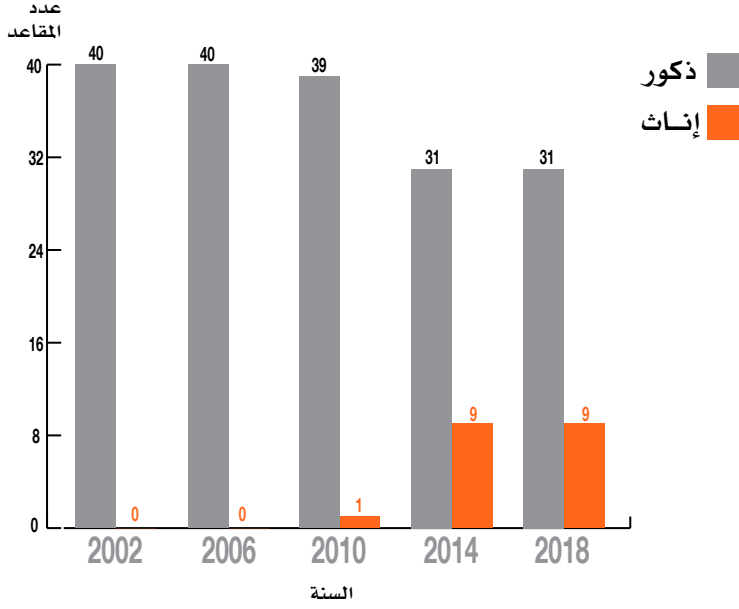
4. انعكست تعيينات مجلس أمانة العاصمة على الثقل النسبي للمرأة داخل المجالس البلدية، فارتفع عدد المقاعد التي تستحوذ عليها من مقعد واحد فقط إلى تسعة مقاعد بنسبة 22.5 % من إجمالي أعضاء المجالس البلدية.

5. ارتفع نصيب المرأة المنتخبة من مقعد واحد في مجالس 2010 إلى ثلاثة مقاعد في مجالس 2014 ثم إلى أربعة مقاعد في مجالس 2018، وهو ما يشكل تطوراً في الثقافة المجتمعية نتيجة إدراك الدور الذي تقوم به المرأة المنتخبة في المجالس البلدية.

6. كان هناك ثبات نسبي في عدد المقاعد التي استحوذت عليها المرأة المعينة في مجلس أمانة العاصمة، فقد تم تعيين ست سيدات في مجلس عام 2014 من بين 13 عضواً صدر قرار تعيينهم في مجلس أمانة العاصمة، أما في مجلس 2018 فقد تم تعيين عشرة أعضاء فقط نصفهم من النساء. وتولت امرأة منصب نائب رئيس المجلس لأول مرة.

شكل (4-5)

تطور التوزيع النوعي للمقاعد البلدية
في انتخابات 2002، 2006، 2010، 2014، 2018 ومجلس أمانة العاصمة




4-2-2 معدل دوران النخبة البلدية:

جدول (10)

قائمة بأعضاء المجالس البلدية في الفترة من عام 2002-2018

الرقم	2002	2006	2010	2014	2018
1	محمد حمادة	محمد حمادة	محمد عبدالله المطوع	يوسف محمد الريس	وحيد محمد المناعي
2	عبدالناصر المحميد	عبدالناصر المحميد	فاطمه سلمان محمد	محمد عبدالله آل ستان	حسن فاروق الدوي
3	محمد المطوع	محمد المطوع	عبدالناصر يوسف المحميد	نجم عبدالله آل ستان	باسم المجدمي
4	يوسف محمد الريس	يوسف محمد الريس	خالد صالح بوعتق	غازي عبدالعزيز المرباطي	غازي عبد العزيز المرباطي
5	أحمد العوضي	أحمد العوضي	غازي عبدالعزيز المرباطي	محمد خليفه حرز	صالح بوهزاع
6	محمد عباس	محمد عباس	محمد عباس علي	علي عبدالله علي النصح	فاضل العود
7	علي يعقوب المقله	علي يعقوب المقله	علي يعقوب المقله	صباح راشد الدوسري	أحمد المقهوي
15	سمير خادم	سمير خادم	رمزي جمعة الجلايف	يوسف أحمد التوادري	عبدالعزیز الكعبي
16	يوسف البوري	يوسف البوري	السيد أحمد عدنان ناصر	علي عبدالله الشويخ	سيد شبر الوداعي
17	علي الجبل	علي الجبل	حسين منصور الصغير	فاطمه عباس قاسم	بدرية إبراهيم
18	سيد أحمد العلوي	سيد أحمد العلوي	عبدالفني عبدالعزيز خليل	عبدالله إبراهيم الدوسري	محمد سعد الدوسري
19	سيد أمين الموسوي	سيد أمين الموسوي	جاسم جابر الدوسري	حمد عبدالله الدوسري	فيصل شبيب
20	عبدالفني عبدالعزيز	عبدالفني عبدالعزيز	نادر حسن يعقوب	أحمد محمد الكوهجي	أحمد الكوهجي
21	مبارك الدوسري	مبارك الدوسري	خالد أحمد الكعبي	عبدالله عبد الحميد عبدالله	حسين محمد كاظم حسين العالي
22	خالد الكعبي	خالد الكعبي	جعفر شعبان علي	بدر جعفر رجب	زينه جاسم
23	يوسف ربيع	يوسف ربيع	علي عبدالله حسن عبدالله	محمد عبدالله بانثوك	ياسين زيتل
24	علي منصور	علي منصور	جاسم محمد مهدي	خالد إبراهيم قمبر	عبدالله مبارك بلال
25	عبدالرحمن الحسن	عبدالرحمن الحسن	حسين محمد العربي	طله صالح الجنيد	محمد يوسف الطاعن
26	عباس محفوظ	عباس محفوظ	عادل منصور الستري	محمد خليفة بوحمود	أحمد علي المناعي
27	عادل الستري	عادل الستري	خالد يوسف عامر	حسين علي الخياط	زينب محمود الدرزي
28	عدنان المالكي	عدنان المالكي	غازي حسن الحمر	عبدالله مبارك بلال	إيمان حمد حسن
29	عيسى القاضي	عيسى القاضي	عبدالرضا محسن زهير	محمد عبدالله الخال	مال الله شاهين
30	رضي أمان	رضي أمان	صادق أحمد ربيع	أحمد يوسف الأنصاري	عبدالله إبراهيم
31	صادق ربيع	صادق ربيع	أحمد يوسف الأنصاري	يوسف إبراهيم الصباغ	عمر عبدالرحمن
32	وليد هجرس	وليد هجرس	يوسف إبراهيم الصباغ	محمد موسى علي	عبد اللطيف محمد
33	عبدالرزاق عبدالله خطاب	عبدالرزاق عبدالله خطاب	عبدالرزاق عبدالله خطاب	نجيب حمد الكواري	خالد عبدالله جتاجي
34	علي المهندي	علي المهندي	محمد موسى علي	عبد اللطيف محمد سلمان	عبد الله بوشيت
35	يوسف الدوسري	يوسف الدوسري	علي خليل المهندي	بدر صالح التميمي	بدر صالح التميمي
36	ذياب النعمي	ذياب النعمي	محسن علي البكري	بدر سعود الدوسري	طلال عتيق البشير
37	محسن عبدالله	محسن عبدالله	بدر سعود الدوسري	عيسى يوسف الدوسري	حزام إبراهيم الدوسري

الرقم	2002	2006	2010	2014	2018
مجلس أمانة العاصمة*					
1	مبارك الدوسري	مبارك الدوسري	عيسى يوسف الدوسري	محمد علي الخزاعي	صالح طاهر طراد
2	علي المهدي	مجيد ميلاد	غازي عبدالرحمن الدوسري	مازن أحمد العمران	عزيزة عبدالرحيم كمال
3	إبراهيم عبدالله الزايد	طارق محمد الشيخ محمد	مجيد ميلاد الجزيري	أحمد عبدالله المناعي	الدكتور عبدالواحد النكال
4	مجيد ميلاد الجزيري	صادق رحمة	صادق احمد رحمة	إيمان عيسى التحطاني	الدكتورة مها صالح آل شهاب.
5	صادق أحمد رحمة	حميد البصري	محمد عبدالله منصور	ديما رسول الحداد	خلود راشد القطان
6	محمد عبدالله منصور	فاضل عباس	حسين عبدالله قرقور	صالح طاهر طراد	الدكتورة لولوة مطلق راشد
7	طارق محمد الشيخ محمد	عبدالمجيد السبع	عدنان حسن النعيمي	عبدالواحد عبدالوهاب النكال	مبارك أحمد النعيمي
8	جعفر أحمد القيدوم	خميس الرميحي	فاضل عيسى منصور	عزيزة عبدالرحيم محمد	المهندس محمد توفيق آل عباس.
9	السيد يوسف هاشم علوي	صادق البصري	صادق عبدالمهدي البصري	لميس تقي محمد البحارنة	المهندس محمد علي الهندي
10	شعلان عبدالرحمن عبدالله الشعلان			مجدي جاسم أحمد النشيط	المهندسة هدى سلطان فرج
11	السيد جميل كاظم حسن			مرام عيسى محمد يوسف الشريتي	
12	مرتضى محمد عبدعلي			مها صالح حسين آل شهاب	
13				وهيب عيسى إسماعيل الناصر	

من موقع الانتخابات الخاص بمعهد البحرين للتنمية السياسية  الإسم المظلل سبق له الفوز بمقعد بلدي
<https://www.bipd.org/Election/Bank%20information>

نستطيع قياس نسبة التغيير داخل النخبة البلدية من خلال نسبة الأعضاء الجدد في المجالس البلدية ومن خلال رصد هؤلاء، وبعد استثناء مجلس 2002 باعتباره أول مجلس يدخل في نطاق تلك الدراسة نستطيع ملاحظة التالي:

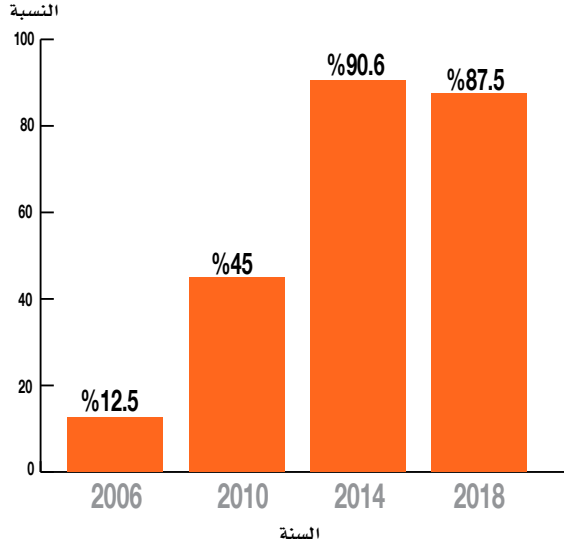
- انتخابات 2006: بلغ عدد الأعضاء الجدد خمسة أعضاء فقط يمارسون العمل البلدي لأول مرة، بنسبة تغيير بلغت 12.5% من إجمالي الأعضاء، يقابلهم 35 عضواً سبقت لهم عضوية المجالس البلدية عام 2002.
- انتخابات 2010: بلغ عدد الأعضاء الجدد 18 عضواً جديداً يمارسون العمل البلدي لأول مرة، بنسبة تغير بلغت 45% يقابلهم 22 عضواً سبقت لهم عضوية المجالس البلدية مرة واحدة فقط على الأقل والاستثناء لأكثر من مرة واحدة.

• انتخابات 2014: بلغ عدد الأعضاء الجدد 39 عضواً جديداً يمارسون العمل البلدي لأول مرة بنسبة تغيير بلغت 90.6% يقابلهم ستة أعضاء سبقت لهم عضوية المجالس البلدية لمرة واحدة على الأقل، مع تأكيد أن هذه المجالس شهدت تعيين 13 عضواً في مجلس أمانة العاصمة ليصبح مجموع أعضاء المجالس البلدية 43 عضواً.

• انتخابات 2018: بلغ عدد الأعضاء الجدد 35 عضواً جديداً، بنسبة تغيير بلغت 87.5% يقابلهم خمسة أعضاء فقط سبقت لهم عضوية المجالس البلدية عام 2014.

وهكذا من خلال الرصد السابق نستطيع ملاحظة أن مجالس 2006 و2010 لم يكن معدل دوران النخبة فيها سريعاً حيث تركز التغيير في أقل من نصف أعضاء المجالس البلدية، في حين احتفظ الباقي بمقاعدهم، أما مع مجلس 2014 فقد بدأ أن معدل دوران النخبة البلدية في التسارع فبلغت نسبة التغيير في مجلس 2014 كما أسلفنا حوالي 90.6% من إجمالي أعضاء المجالس، ثم تراجع هذا المعدل مع مجالس عام 2018، حيث بلغت نسبة التغيير فيها حوالي 87.5% وهي نسبة كبيرة أيضاً تعكس رغبة شعبية واضحة في إحداث تغيير حقيقي في بناء النخبة البلدية في المملكة، مع الوضع في الاعتبار وجود عدد من أعضاء المجالس البلدية تم ترشحهم لعضوية مجلس النواب وحصلوا على العضوية بالفعل.

شكل (6-4)
معدل دوران النخبة البلدية
عام 2018-2006



الخاتمة

وهكذا تمضي الانتخابات في مملكة البحرين لتشكل مؤشرات إيجابية على تحول ديمقراطي يسير بخطى ثابتة، استطاعت من خلاله المملكة المحافظة على المكتسبات التي تحققت منذ بداية المشروع الإصلاحى لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في عام 1999 مروراً بميثاق العمل الوطني والتعديلات الدستورية والقوانين التي تمكن المشرع البحريني من خلالها من إحداث حالة من الانفتاح الديمقراطي الحقيقي في البلاد. ومن الممكن رصد هذه المؤشرات فيما يلي:

1. أن هناك حالة من الاستقرار السياسي الديمقراطي للعملية الانتخابية تمثلت في دورية انعقاد الانتخابات كل أربع سنوات من دون انقطاع أو توقف، والتزام كامل من جانب الحكومة والمجتمع بقواعد اللعبة السياسية وأطرها الدستورية والقانونية.

2. أنه رغم حالة الضبابية السياسية التي ظهرت عقب الأحداث المؤسفة التي وقعت عام 2011، فإن الدولة استطاعت من خلال سلسلة من الإجراءات التدريجية والإصلاحات الديمقراطية أن تعيد من خرجوا عن خط التوافق الديمقراطي المجتمعي إلى الحياة السياسية مرة أخرى، ولعل ما شهدته انتخابات 2018 من إقبال على الانتخابات النيابية والبلدية بنسبة مشاركة بلغت حوالي 68% من إجمالي الناخبين بتفوق واضح عن أول انتخابات جرت بعد الأحداث والتي وصلت فيها نسبة المشاركة إلى 50% فقط من إجمالي الناخبين، وهذه النسبة - رغم مقبوليتها طبقاً للمؤشرات العالمية - تبقى مؤشراً متواضعاً إذا قورنت بالمشاركة الانتخابية في مملكة البحرين منذ عام 2002.

3. إن مؤشر المشاركة الانتخابية لم يتم قصره فقط على مشاركة المواطنين في الانتخابات ولكنه امتد ليشمل الإقبال على الترشيح والذي اتخذ شكل منحني صاعد إلى أعلى في الانتخابات النيابية تحديداً عكس قدرًا من الاهتمام بالحياة السياسية وآليات المشاركة فيها، إلا أنه

من الأهمية الإشارة إلى أنه رغم أن منحني الإقبال على الانتخابات النيابية كان منحني صاعداً في الأغلب الأعم إلا أن الأمر اختلف كثيراً في الانتخابات البلدية التي شهدت تراجعاً تدريجياً ملحوظاً في معدل الإقبال على الترشح لها، ولعل ذلك قد يرجع إلى الدور المحدود الذي تتمتع به تلك المجالس في الحياة العامة، بالإضافة إلى صدور مرسوم بقانون تم بموجبه تحول مجلس بلدي العاصمة إلى مجلس معين من قبل جلالة الملك وليس منتخباً كما كان الوضع قبل انتخابات 2014. وهو الأمر الذي كانت القيادة تستهدف من خلاله الاستعانة بأصحاب الخبرات في العمل الاجتماعي لزيادة فعاليته وتأثيره على حركة تطور المجتمع.

4. كان هناك حرص من جانب مملكة البحرين على توفير بيئة سياسية وقانونية ملائمة لعملية تحول ديمقراطي تدريجي تمثلت في عمل بعض التعديلات الدستورية وخاصة أعوام 2002، 2012، 2017، 2018 اتجهت جميعها إلى تعزيز السمة البرلمانية للنظام السياسي البحريني، وتعزيز دور المواطن في الحياة السياسية. كما عملت القوانين على زيادة دور الجمعيات السياسية وتنظيم دورها والعضوية فيها، وهو ما أسفر عن وجود 16 جمعية سياسية تتوزع اتجاهاتها السياسية ما بين جمعيات إسلامية (المنبر الإسلامي، والأصالة، والرابطة الإسلامية، وجمعية الشورى الإسلامية) وجمعيات يسارية (المنبر التقدمي، وحركة العدالة الوطنية، وجمعية الفكر الحر) ولبيرالية (جمعية الوسط، وجمعية ميثاق العمل الوطني، وتجمع الوحدة الوطنية، والتجمع الوطني الديمقراطي).

5. شكلت المرأة المعادلة الأهم في الحياة السياسية عمومًا وفي عملية التحول الديمقراطي خصوصاً في مملكة البحرين، بل إنه من الممكن القول إنها شكلت محور عملية التحول الديمقراطي الحقيقي في البلاد،

فقد استطاعت المرأة البحرينية على كافة المستويات أن تلعب دوراً فاعلاً في الحياة العامة سواء كمرشحة أو كناخبة. وقد دلت المؤشرات على ارتفاع نسبة مشاركتها بشكل تدريجي ثابت وصل ذروته في الانتخابات النيابية والبلدية الأخيرة، حيث استحوذت على نسبة تقترب جداً من نسبة الإناث عمومًا إلى إجمالي المواطنين في مملكة البحرين والتي تشكل المرأة فيه حوالي 49% من إجمالي السكان في مملكة البحرين، وهي ذات النسبة التي استحوذت المرأة فيها على المشاركة الانتخابية منذ أول انتخابات جرت في عهد جلالة الملك حمد. كما استحوذت المرأة وللمرة الأولى منذ أول مشاركة لها بالترشح في الانتخابات على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب وصل إلى ستة مقاعد في مجلس النواب عام 2018، ليس ذلك فقط بل إنها استطاعت الاستحواذ على منصب رئيس مجلس النواب للمرة الأولى في تاريخ مملكة البحرين والأولى خليجياً باعتبارها أول امرأة تتراأس مجلساً منتخباً وإن كانت قد تبوأَت هذا المنصب عربياً كرئيسة لمجلس النواب السوري ولكن تظل البحرين هي الثانية عربياً. أما على مستوى المجالس البلدية فمع تراجع المشاركة عمومًا في الترشح للانتخابات البلدية انعكس هذا التراجع أيضاً على ترشح المرأة وإن حافظت على عدد المقاعد التي استحوذت عليها من إجمالي مقاعد المجالس البلدية المنتخبة بالإضافة إلى مجلس أمانة العاصمة المعين في انتخابات 2018، وبلغ عددها تسعة مقاعد، أربعة منها بالانتخاب وخمسة بالتعيين.

6. تشكل الجمعيات السياسية الحلقة الأضعف في العملية السياسية في مملكة البحرين، فرغم ثقلها الكمي الواضح بالمقارنة بالمساحة الجغرافية والثقل السكاني البحرينيين - حيث بلغ عددها 16 جمعية سياسية- ولكن يبدو أنها لم تلعب الدور المنوط بها من حيث القدرة على التجنيد السياسي لأعضائها وإعداد كوادر سياسية حقيقية

تستطيع خوض غمار العملية الانتخابية بفاعلية. فقد أظهرت نتائج الانتخابات النيابية تحديداً منذ عام 2002 وحتى انتخابات عام 2018 تضاؤل حجم المقاعد التي تستحوذ عليها الجمعيات السياسية بكافة اتجاهاتها، حيث لم تتجاوز نسبة مقاعدها 30% من إجمالي مقاعد مجلس النواب، وإن كان مجلس نواب 2002 شكل استثناءً عن ذلك حيث استحوذت الجمعيات على أكثر من نصف مقاعد المجلس، إلا أنه من الأهمية تأكيد أن الدور الأكبر للجمعيات السياسية كان لصالح الجمعيات الدينية التي وإن كانت تشكل جزءاً من البناء السياسي لأي دولة إلا أن استحوادها على عدد كبير من المقاعد قد يؤثر على مؤشر الديمقراطية بمفهومها البنيوي بشكل سلبي. وذلك أمام تراجع واضح في دور الجمعيات السياسية المدنية والتي شكلت جمعية المنبر التقدمي المعروفة باتجاهاتها اليسارية رأس حربة هذه الجمعيات.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك جمعيات سياسية منذ نشأتها لم يكن لها أي دور في الحياة السياسية في المملكة سواء في الانتخابات أو في غير الانتخابات، بل لم تشارك من قريب أو بعيد في أية انتخابات سواء بشكل مباشر أو من خلال التحالف مع جمعيات أخرى، وهو ما يضع علامات استفهام حقيقية حول أسباب تواجدها في الحياة السياسية في المملكة.

7. يعتبر التغيير في أعضاء المجالس المنتخبة مؤشراً حيويًا على نشاط الشارع السياسي ورغبته الدائمة في بث دماء جديدة في شرايين العمل السياسي في المملكة والعكس صحيح، ولعل التغييرات التي حدثت في بنية مجلس النواب منذ عام 2002 حتى عام 2018 وكذلك المجالس البلدية، تعتبر مؤشراً إيجابياً على حيوية المشهد الديمقراطي في المملكة، فرغم أن معدل دوران النخبة قد بدأ بطيئاً إلا أنه ما لبث أن تسارع بخطى واضحة وقفزات واسعة أدت إلى أن وصل معدل التغيير في

أعضاء مجلس النواب إلى أكثر من 90% من أعضاء المجلس، وكذلك كان الحال في المجالس البلدية التي رغم بطء معدل دوران نخبتها فإنها استطاعت أن تصل بمعدل التجديد في نخبتها البلدية إلى حوالي 87% من إجمالي المجالس البلدية المنتخبة وذلك في انتخابات عام 2018.

8. رغم تواضع المعلومات المتاحة عن أعمار أعضاء مجلس النواب في مجالس 2002، و2006، و2010 فإنه من الممكن ملاحظة أن متوسط الأعمار في مجالس 2014، و2018 شكل مؤشراً على حيوية تلك المجالس وغلبة من هم دون الستين عاماً على من هم فوق ذلك، وهو دليل على حيوية العمل النيابي، وإن تميز مجلس 2018 بتوازن نسبي بين كافة الأعمار مع ترجيح كفة من تتراوح أعمارهم بين 40 وأقل من 60 عاماً.

وإجمالاً ومن خلال تلك المؤشرات ساففة الذكر نستطيع القول إن الحياة السياسية في المملكة رغم تطورها الإيجابي التدريجي فإنها ما زالت تواجه مجموعة من التحديات التي ينبغي التعامل معها تمثلت في:

أ. التراجع الواضح في دور الجمعيات السياسية لصالح المستقلين باعتبار أن ذلك يشكل مؤشراً سلبياً على مأسسة العمل الديمقراطي وبالتالي استدامته وثبات تدرجه. ولقد كان هذا التراجع لصالح المستقلين الذين يغلب عليهم الجانب الخدمي المباشر بعيداً عن الرؤى السياسية الاستراتيجية الشاملة. وهو ما يتطلب من الدولة والجمعيات السياسية ضرورة العمل على إعادة الحياة إلى هذه الجمعيات بما ينعكس على حيوية التجربة الديمقراطية.

ب. تعاني الحياة السياسية في المملكة من ضعف منظمات المجتمع

المدني والتي رغم ثقلها الكمي الواضح والذي جعل عددها يتخطى 600 جمعية فإنها ما زالت تعاني من الأداء الكيفي الذي يفتقد إلى فعالية حقيقية على الأرض.

وأخيراً فإن الحياة السياسية في مملكة البحرين عمومًا والانتخابية خصوصًا قد شهدت قفزات عقلانية محسوبة منذ تولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في البلاد، وهو ما شكل عن حق تحولاً ديمقراطياً كانت سمته الأساسية تفاهماً مجتمعيًا عامًا على الأولويات وتوافقًا ديمقراطيًا رشيداً حول مسؤوليات كل سلطة، مع احترام كامل لأركان الدولة البحرينية ورموزها الأساسية، الأمر الذي ساعد على نجاح التجربة حتى الآن وجعل منها نموذجًا لافتًا للانتباه في تحقيق التنمية السياسية برؤية وطنية سديدة.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق والتقارير الرسمية:

1. المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة.
2. المرسوم بقانون رقم (13) لسنة 1972 بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي.
3. دستور البحرين 1973.
4. المرسوم رقم (1) لسنة 1973 بدعوة المجلس الوطني للانعقاد.
5. المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة - ملحق الجريدة الرسمية - العدد (1093) بتاريخ 22 أكتوبر 1974م.
6. أمر أميري رقم (2) لسنة 1975 بقبول استقالة الوزارة.
7. الجريدة الرسمية - العدد (2452) بتاريخ 22 نوفمبر 2000م، وكذلك العدد (2455) بتاريخ 13 ديسمبر 2000م.
8. الجريدة الرسمية - العدد (2461) بتاريخ 24 يناير 2001م.
9. الجريدة الرسمية - العدد (2465) بتاريخ 21 فبراير 2001م.
10. الجريدة الرسمية - العدد (2466) بتاريخ 28 فبراير 2001م.
11. الجريدة الرسمية - العدد (2517) بتاريخ 14 فبراير 2002م.
12. ميثاق العمل الوطني
13. دستور مملكة البحرين المعدل سنة 2002م.
14. المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002م بشأن مجلسي الشورى والنواب.

15. المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002م، بشأن مباشرة الحقوق السياسية.
16. المرسوم بقانون رقم (41) لسنة 2012م، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب.
17. المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2012م، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.
18. المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2014م، بتعديل أحكام قانون البلديات.
19. البحرين في أرقام (تقرير صادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين عام 2016).

ثانياً: الكتب:

1. د. أبوبكر الزهيري (وآخرون) - المرأة البحرينية في المجلس الوطني (المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية عام 2015).
2. د. حسين محمد البحارنة - دراسة وتحليل قانوني للوضع الدستوري في مملكة البحرين - الطبعة الأولى - دار المحجة البيضاء - بيروت - 2008.
3. د. ربا يوسف حمزة - التجربة البرلمانية الأولى في البحرين، المجلس التأسيسي والمجلس الوطني 1975/1972 - الطبعة الأولى - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - البحرين.
4. صلاح أبو السعود - تطور الفكر السياسي والدستوري في مملكة البحرين - الطبعة الأولى - دار الكتب والدراسات العربية - الإسكندرية.
5. عبدالرحمن عبدالله الحميدان النجدي - تطورات النظام السياسي والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، دراسة سياسية وقانونية دستورية - أطروحة لنيل درجة الدكتوراه - جامعة محمد الخامس - الرباط - السنة الجامعية 2006/2005.
6. محسن الغريبي: رقابة المجتمع المدني للانتخابات النيابية في مملكة البحرين، البحرين - معهد البحرين للتنمية السياسية 2018.
7. د. محمد المشهداني و د. مروان المدرس - القانون الدستوري البحريني - الطبعة الأولى - جامعة البحرين - 2006.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

موقع انتخابات مملكة البحرين <http://www.vote.bh/Ar/243?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqkxKTJtcm1MY>

موقع معهد البحرين للتنمية السياسية
<https://www.bipd.org/Election/Bank%20information>

الملاحق

ملحق رقم (1)

KINGDOM OF BAHRAIN
MINISTRY OF JUSTICE & ISLAMIC AFFAIRS
POLITICAL SOCIETIES AFFAIRS



مملكة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
شؤون الجمعيات السياسية

رقم الكتاب: م ش ج ب - ٢٠١٧/٢١/١٥
التاريخ: ١٢ شعبان ١٤٣٨ هـ
الموافق: ٨ مايو ٢٠١٧ م

السيد / خالد الفياض المحترم
رئيس التدريب السياسي بمعهد البحرين للتنمية السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع / الرد على خطابكم المستلم بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٨ م بخصوص طلب بعض البيانات
المحدثة للجمعيات السياسية.

نرفق لكم بطيئة الخطاب وبناء على طلبكم المشار إليه أعلاه والمستلم عبر البريد الإلكتروني، كشف توضيحي يبين ما يلي (أسماء الجمعيات السياسية - عددها - عناوينها - أرقام الأتصال - أسماء رؤساء الجمعيات).

هذا ما لزم بيانه وشكراً،،،

وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
مكتب شؤون الجمعيات السياسية

عن مكتب شؤون الجمعيات السياسية

هاتف: ١٧٥١٣٢٢٧، ١٧٥١٣٢٢٦، ١٧٥١٣٢٢٨ - فاكس: ١٧٥٣٠٨٦٢، ص.ب. ٤٥٠ المنامة - مملكة البحرين
Tel : 17513227, 17513226, 17513228 - Fax : 17530862 - P.O.Box : 450 - Manama - Kingdom of Bahrain

كشف بأسماء ومنازل الجمعيات السياسية

الرقم	اسم الجمعية	العنوان	اسم رئيس الجمعية
1	جمعية الأمانة الإسلامية	١. شقة ٢٤، مبنى ٤٢، طريق ١١، مجمع ١، المحرق ٢٢٠٤ ت: ١٧٢٣١٢٥٥، فاكس: ١٧٢٣١٢٦٦ (مقر مؤقت) ٢. فيلا ٥٥٢، طريق ١١، المحرق ٢٢٦ ت: ١٧٢٣١٢٥٥، فاكس: ١٧٢٣١٢٦٦ (محافظة المحرق) ٣. مبنى ٢٨ / طريق ٢٥٠٥ / مجمع ٢٥٠ - الرقاع الشرقي	عبد الطيم عبد الله مراد رئيس الجمعية عيسى أبو الفتح نائب الرئيس
2	جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي	فيلا ٤٩، طريق ٤٢٧، مجمع ٤٢٧، الحد ت: ١٧٢٧٢٠٨٤ - الفاكس: ١٧٢٧١٨٤ (محافظة المحرق)	أحمد عبد النبي الأمين العام يحيى نور الدين النائب الأول للشؤون السياسية
3	جمعية الثورى الإسلامية	شقة ٢٥، مبنى ٤٨٧، طريق ٤٤١١، مجمع ٤٤٢٤، عرك ص.ب: ٥٠٠٧٨ عرك ممنوع إبراهيم: ٣٩٢٢٤٢١ فاكس: ١٧٢٦٧١٨٠ (محافظة المحرق)	الشيخ عبد الرحمن إبراهيم عبد السلام رئيس الجمعية عبد الرحمن البقلاح نائب الرئيس

محمد عبدالرحمن برويش الأمين العام جعفر محمد حسن التقي نائب الأمين العام	مزل ٥٥، طريق ٤٧، الحد ١٠٩ ت: ١٧٧٢٤٠٥٥٠، فاكس: ١٧٧٢٢٧٠٧ (محافظة المحرق)	جمعية ميثاق العمل الوطني	4
خالد إبراهيم خليل الكلبان رئيس الجمعية	مبنى ١٧٤٠، شقة ١، طريق ٤٥٥٥، مجمع ٧٤٥، منطقة سند صندوق بريد ٥٠٠٩٩ مدينة حمد ١٧٢٨٣٨٨٦ - فاكس: ١٧٦٨١٦٥٦ - هاتف: (محافظة الوسطى)	جمعية التجمع الوطني الدستوري	5
الدكتور علي أحمد عبدالله أمين عام الجمعية الدكتور ناصر الفضالة نائب الأمين العام	بناية ٣، طريق ٢٠٧، المحرق ٢٠٧ هاتف: ١٧٢٢٤٩٩٦، فاكس: ١٧٢٢٤٩٩٧ (محافظة المحرق)	جمعية النير الوطني الإسلامي	6
شفيق خلف علي منصور رئيس الجمعية علي حسن المطيش نائب الرئيس	شقة ٧، مبنى ١٥٢، طريق ٣١٢٥، المنطقة ٣٣٦ هاتف: ١٧٠٠٨٣٠٢ فاكس: ١٧٤٢١٢٧٣ (محافظة العاصمة)	جمعية الرابطة الإسلامية	7

د. عبد الأمير حسن حبيب السنزاري أمين علم الجمعية ابلى عبدالله مهدي دوراب نائب الأمين العام	فيلد : ٥٣٠، ٥٣٠، ١١١، طريق ١١٢٣، الرفاع الشرقي ٩١٢ - هاتف + فاكس : ١٧٧٢٥٠٣ (محافظة الوسطى)	جمعية الفكر الحر	8
خليل يوسف علي رضى الأمين العام السيد فلاح هاشم فلاح عبدالله نائب الأمين العام	فيلد : ٣٧٨٠، طريق ٩١٥، مدينة عيسى ٩٠٨، هاتف : ١٧٧٨٠٠٠٧، فاكس : ١٧٧٨٠٠٠٦ (محافظة الوسطى)	جمعية الشبر الديمقراطي القومي	9
رضي محسن الموسوي الأمين العام فريدة علام اسماعيل نائب الأمين العام	١. مبنى ٢٥٢، طريق ٣٩٠٥، الدمام ٣٣٩، أم الحمام ت : ١٧٧٢٢٠٠٠، فاكس : ١٧٧٢٤٢٤ (محافظة العاصمة) ٢. مبنى ٢٤١٦، طريق ٤٤٤٩، مجمع ١٢٤٤، عرلة، المحرق (فوج) ت : ١٧٢٧٨٩٢٥٠ (محافظة المحرق)	جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وحد)	10

عبدالصمد احمد الشنايه الأمين العام محمود محمد علي حمدان نائب الأمين العام	مبنى ٥٨٣، طريق ٥٥٩١٩، الراجح ٢٥٩ ت: ١٧٧٢٣٣٢٣ - فاكس: ١٧٧٥٧٢١٥ (محافظة العاصمة)	جمعية التجمع القومي الديمقراطي	11
رائد محمد حسن بوضر الكبيسي الأمين العام فوزية راشد نهم نائب الأمين العام	شقة ١٤ (الدر الأول)، مبنى ٤٦٠، طريق ٤٤١٧، مجمع ٤٠٤ الرقاع الغربي هاتف: ١٧٧٦٩١٤١ فاكس: ١٧٧٦٩١٥١ (محافظة الوسطى)	جمعية الحور الوطني (الحور)	12
محي الدين محمود خان الأمين العام يوسف عبد الله المعتر نائب الأمين العام	شقة (١) مبنى رقم ٨٣٠، طريق ٤٤٢٢، مجمع ٢٤٤، عمارة المرحوق هاتف + فاكس: ١٧٥٣٣٢٤٢ (محافظة العاصمة)	جمعية حركة الحالة الوطنية (عدالة)	13
عبدالله خليل بوغملر الأمين العام ابراهيم سعيد الياسي نائب الأمين العام	قلا ١١٥٤، طريق ٣٣٢٩، مجمع ٩٣٣، الجبور - الرقاع الشرقي ت: ١٢٣٢٤١٣٢ - فاكس: ١٧٥٨١٣٣٨ (محافظة الوسطى)	جمعية الصف الإسلامي (صف)	14

<p>التبليغ عبد اللطيف محمود آل محمود رئيس اللجنة التنفيذية يوسف حسين البورسي مساعد رئيس اللجنة التنفيذية الشؤون السياسية</p>	<p>1. فيلا - ٧٥٠ - طريق ٢٨١٣ - مجمع ٢٢٨ السيتون (المقر الرئيسي) 2. فيلا ٧٤٨ - طريق ٢٨١٣ - مجمع ٢٢٨ السيتون هاتف: ١٧٠٠٣١٢٥ - ١٧٠٠٣١٢٧ فاكس / ١٧٠٠٣١٢٤ - ١٧٠٠٣١٢٣ (محافظة المحرق) 3. مبنى رقم ١٢٤٩ - طريق ٩٢١ - مجمع ١٢٠٩ - مدينة حد (الوح)</p>	<p>جمعية تجمع الوحدة الوطنية (التجمع)</p>	<p>15</p>
<p>د. ريم احمد عيسى اللباز رئيس الجمعية عائشة خالد شريف نائب الرئيس</p>	<p>1. مكتب ٨٢ - بناية ٥٨٠ - طريق ١٧٠٦ - مجمع ٢١٧ - محافظة البليدانية ص.ب ١١١٢٥ المنطقة الدبلوماسية هاتف: ١٧٠٠١٤٩٩ فاكس: ١٧٠٠١٤٧٧ (محافظة العاصمة)</p>	<p>جمعية الزلاة والتغير الوطنية</p>	<p>16</p>
<p>حسن محمد المرزوق الأمين العام حسين عبدالله بوزيد نائب الامين العام</p>	<p>3. شقة ١٧/١١، بناية: ١٤٧، طريق: ٣١٢٥، العلية ٣٣٦ هاتف: ١٧٨٢٧٢٢١ - ١٧٨٢٧٢١٧ - فاكس: ١٧٨٢٧٢١٧ (محافظة العاصمة)</p>	<p>جمعية التجمع الوطني الديمقراطي</p>	<p>17</p>

آخر تحديث: ٢٠١٧/٥/٨ م

مكتب شؤون الجمعيات السياسية

ملحق رقم (2)

الجزيرة التأسيسية

36

ملحق العدد: 3168 - الخميس 7 أغسطس 2014

قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية
والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة،
وتعديلاته،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، المعدل بالقانون رقم
(٣٨) لسنة ٢٠٠٦،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية،
وتعديلاته،
وعلى المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢ بشأن نظام المحافظات، المعدل بالقانون رقم
(٢٨) لسنة ٢٠٠٥،
وعلى الأمر الملكي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٤ بإحالة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون
البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ إلى المحكمة الدستورية، بعد أن أقره
مجلسا النواب والشورى،
وعلى قرار المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٤، المنشور بالجريدة الرسمية
بعدها رقم (٣١٦٥) بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٤،
وقد صدقنا على القانون الآتي نصه وأصدرناه،

المادة الأولى

يستبدل بنصي المادة (١)، والبند (أ) من المادة (٤) من قانون البلديات الصادر بالمرسوم
بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، النصان الآتيان:

مادة (١)

١- تقسم مملكة البحرين إلى عدد من البلديات وأمانة للعاصمة على الوجه الآتي:

أ- أمانة العاصمة.

ب- بلدية المحرق.

ج- بلدية المنطقة الشمالية.

د- بلدية المنطقة الوسطى.

هـ- بلدية المنطقة الجنوبية.

٢- يكون إنشاء أمانات أو بلديات أخرى والغاؤها بموجب مرسوم، ويتحدد اختصاص كل من أمانة العاصمة والبلديات بحدود دائرة المحافظة الواقعة فيها.

٣- تسري على أمانة العاصمة أحكام قانون البلديات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.

مادة (٤): بند (أ):

«أ- مجلس الأمانة والمجالس البلدية وتمارس سلطة إصدار اللوائح والقرارات والأوامر ومراقبة كل ذلك في حدود اختصاصات كل منها».

المادة الثانية

تُضاف مادتان جديدتان برقمي (٥) مكرراً، و(٥) مكرراً (١) إلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، يكون نصهما الآتي:

مادة (٥) مكرراً:

١- يشكل مجلس أمانة العاصمة من عدد لا يقل عن عشرة أعضاء يتم تعيينهم بمرسوم ملكي بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس من بين الأعضاء المنتخبين بمؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالعمل البلدي ومن ذوي الخبرة والاختصاص من القاطنين في محافظة العاصمة لذات المدة المقررة للمجالس البلدية الأخرى، ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدة عضويته، ويشترط في أعضاء المجلس ذات شروط أعضاء المجلس البلدي.

٢- إذا خلا محل أحد الأعضاء قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب يعين بذات الأداة عضو بديلٍ لنهاية مدة سلفه. (*)

٣- يؤدي أمين العاصمة وأعضاء المجلس أمام الوزير المعني بشؤون البلديات قبل ممارسة أعمالهم اليمين المنصوص عليها في المادة (١٠) من قانون البلديات.

٤- يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمانة الاستقالة بطلب يقدمه إلى أمين العاصمة الذي يرفعه إلى الملك، ولا تنتهي العضوية إلا بقبول الملك للاستقالة.

(*) مُعد هذا البند تنفيذاً لقرار المحكمة الدستورية الصادر في ٩ يوليو ٢٠١٤، المنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم (٣١٦٥) بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٤.

- ٥- تسري على مجلس أمانة العاصمة الأحكام المتعلقة بالاختصاصات ونظام العمل وغيرها المنصوص عليها في قانون البلديات ولائحته التنفيذية.
- ٦- يمارس أمين العاصمة الاختصاصات المالية والإدارية لرئيس المجلس البلدي المنصوص عليها في قانون البلديات ولائحته التنفيذية.

مادة (٥) مكرراً (١):

- ١- يستمر المجلس البلدي لبلدية النامية في مزاولة اختصاصاته إلى أن يتم تشكيل مجلس أمانة العاصمة.
- ٢- تؤوّل إلى أمانة العاصمة كل الحقوق والأموال المنقولة والعقارية لبلدية النامية وينقل إليها الموظفون العاملون فيها.

المادة الثالثة

- على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٢٥ رمضان ١٤٣٥هـ
الموافق: ٢٢ يوليو ٢٠١٤م

bipd.org

آخر إصداراتنا



نبذة عن المؤلف

خالد أحمد فياض حاصل على بكالوريوس العلوم السياسية عام 1993 من جامعة القاهرة وحاصل على دبلوما في الحقوق السياسية من هيئة أميديست الأمريكية عام 1998. يعمل حاليا مستشارًا سياسيًا بمعهد البحرين للتنمية السياسية وقد شغل العديد من المناصب في مجال التنمية السياسية كان أهمها مدير التوعية السياسية بمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وكبير الباحثين بوزارة الإعلام المصرية، ومدير إدارة الرصد والتحليل بالشركة العربية للمعلومات، وخبير سياسي بمعهد البحرين للتنمية السياسية. وعضو اللجنة العليا للمنتدى الخليجي للإعلام السياسي. له العديد من المؤلفات السياسية أهمها الإسلاميون والممارسة الديمقراطية، النخبة السياسية في العالم العربي، المؤسسة التشريعية في العالم العربي وحركات المعارضة الجديدة في مصر، وحرية الصحافة ومستقبل الإصلاح السياسي، الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة، مهارات اتصالية، والمرأة البحرينية في المجلس الوطني. قام بنشر العديد من الدراسات في مجلات السياسة الدولية والديمقراطية والمستقبل العربي وشئون عربية وحصاد الفكر وشرفات المجلس العماني. وله العديد من المقالات بالعربية والإنجليزية في جريدة الحياة اللندنية وجريدة القدس العربي وجريدة العالم اليوم وجريدة الأهرام بالإضافة إلى صحف بحرينية مثل أخبار الخليج والوطن والبلاد والأيام والوسط، وشارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية في مصر والأردن وقبرص والدانمارك وتونس والبحرين وأيرلندا الشمالية وتركيا. كما تم تكريمه كضيف دولة من الجمهورية التونسية عام 1999 عن دراسته النخبة السياسية في تونس.



bipd.org



@bipdbh